جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
فرع: علوم تجارية تخصص مالية وتجارية دولية

بعنوان:

السياسات التجارية وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)

مذكرة مقدمة للاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

من إعداد الطالبة: يمينة بوطبة
تحت إشراف الدكتور: د.دحو سليمان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 09/06/2022

لجنة المناقشة:

د.شرفاوي سمية .....رئيسا
د.دحو سليمان.....مشرفاومقررا
د. ميسون بلخير.....مناقشا

الموسم الجامعي 1443هـ -1444هـ -2021م-2022م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

فرع: علوم تجارية تخصص مالية وتجارية دولية

بعنوان:

السياسات التجارية وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)

مذكرة مقدمة للاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

من إعداد الطالبة:

يمينة بوطبة

تحت إشراف الدكتور:

د.دحو سليمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 09/06/2022

لجنة المناقشة:

د.شرفاوي سمية .....رئيسا

د.دحو سليمان.....مشرفاومقررا

د. ميسون بلخير.....مناقشا

الموسم الجامعي 1443هـ -1444هـ -2021م-2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الشكر الشكر كل الشكر لله عز وجل فلولاه ولولا توفيقه وعونه لما انجز هذا العمل فالحمد لله رب العالمين من لا يشكر الله لا يشكر الناس

فمن هذا المنطلق اتقدم بالشكر الى الدكتور المشرف دحو سليمان

الذي لم يبخل علينا بأي نوع من أنواع المساعدة

كما نشكر له حرصه الدائم على تقديم الأفضل لنا فألف شكر له كما أتقدم بالشكر للدكتور أويابة صالح و لكل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي

الأساتذة الأفاضل من التحضيري الى الجامعي

أتوجه بالشكر أيضا لكل عمال قسم علوم التجارية من أساتذة واداريين

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء قرائته و تقيمه

ولكل من ساعدني في انجاز هذا العمل

من قريب او من بعيد وفي الاخير نتمنى من كل

من تطرق الى قراءة هذه المذكرة ان يدعو لنا بالخير وشكر

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله

ومن وفى أما بعد: الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه

الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى أجمل كلمة نطق بها لساني إلى نبع الحنان والمحبة إلى من وضع الله تحت أقدامها الجنة أمي الغالية حفضها الله

وإلى سندي وقدوتي في الحياة رمز الاحترام والتقدير أبي الفاضل ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات وإلى صغيرة لجين

والى كل زملائي في الدراسة بمختلف أطورها وأخص بالذكر :طلبة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية وإلى جميع أساتذتي وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد شكراً وتقديراً.

بوطبة يمينة

فهرس

الواجهة

الاهداء

الشكر والعرفان

فهرس الاشكال

فهرس الجداول

ملخص

مقدمة .....أ

الفصل الاول: الاسس النظرية لسياسات التجارية وميزان المدفوعات

تمهيد: 3

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للمتغيرات الدراسة 4

المطلب الأول :مفهوم السياسة التجارية أهدافها و انواع 4

الفرع الأول :تعريف عامة حول السياسة التجارية واهدافها 4

أولا :تعريف السياسة التجارية 4

ثانيا : السياسة الحمائية.....8

ثانيا :أدوات السياسة التجارية.....12

المطلب الثاني :عموميات على ميزان المدفوعات 19

الفرع الأول :مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته 20

أهمية ميزان المدفوعات 21

الفرع الثاني :هيكل و مكونات ميزان المدفوعات.....21

المبحث الثاني : الدراسة السابقة لسياسة التجارية وميزان المدفوعات 25

المطلب الاول : دراسات سابقة جزائرية 25
المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 28
خلاصة 30

الفصل الثاني: دراسة تحليلة و قياسية لأثر ادوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد: 32
المبحث الأول: واقع السياسة التجارية في الجزائر 33
المطلب الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر بين التوجه نحو التحرير و الازمة النفطية 2014..... 33
الفرع الأول : السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحرير 1990-2014 34
الفرع الثاني : السياسة التجارية الجزائرية بعد ازمة 2014..... 35
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2019):..... 40
المطلب الأول: طريقة و ادوات الدراسة..... 41
المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج: 43
ثانيا: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها 44
خلاصة: 61
خاتمة العامة:..... 65
قائمة المراجع 66

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
01	التحرير و الحمائية السياسة من كل وسلبيات ايجابيات	14
02	يبين اختبار مضاعف لاغرانج	53
03	((Heteroskedasticity Test: ARCH: يبين احتمالية اختبار	53
04	Error Correction Regressionمعامل تصحيح الخطأ	58
05	يبين مدى تفسير وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع	59
06	نتائج التقدير في المدى البعيد والقصير	62

قائمة الاشكل

رقم	العنوان	صفحة
01	أهم أدوات السياسة التجارية	21
02	تطور التجارة الخارجية في الجزائر بين سنتي 2020/2019	41
03	الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج	47
04	اختبارات ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون:	50
05	درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test	52
06	يبين أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test):	52

07	درجة اختبار LB لسلسلة البواقي	54
08	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	55
09	إحصائية اختبار CUSUM	55
10	إحصائية اختبارCUSUM OF SQUARES	56
11	اختبارRamsey RESET Test	57

الملخص :

تناولنا في هذا البحث إشكالية تأثير ادوات السياسة التجارية على الميزان المدفوعات حيث ان الجزائر عرضة للازمات النفطية لتغطية وارداتها وهذا إما ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات بحكم عدم استقرار أسعار النفط لتأتي بعدها أزمة جائحة كوفيد 19 ومن اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات اتخذت الجزائر عدة إجراءات وآليات للتخفيض من تلك الاختلالات. كما هدفت دراستنا الى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض المتغيرات لسياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر لفترة 1990-2020 وذلك من اجل محاولة فهم وتفسير طبيعية العلاقة الاقتصادية لبعض المتغيرات (سعر المصرف – الواردات – الصادرات – معدل التضخم – إجمالي تكوين رأس المال -الإستثمار الأجنبي المباشر والميزان الخارجي .(على ميزان المدفوعات توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي في الجزائر سواء في الاجل القصير او الطويل

الكلمة المفتاحية: السياسة التجارية – الصادرات الواردات – ميزان المدفوعات – الصادرات النفطية

Summary :

In this research, we dealt with the problem of the impact of trade policy tools on the balance of payments, as Algeria is subject to oil crises to cover its imports, and this either results in an imbalance in the balance of payments due to the instability of oil prices, followed by a severe crisis of Covid 19. In order to achieve a balance in the balance of payments, Algeria has taken several measures and mechanisms to reduce these imbalances. Our study also aimed to try to apply standard modeling of the impact of some variables of the foreign trade liberalization policy and trade policy on the external balance in Algeria for the period 1990-2020, in order to try to understand and explain the nature of the economic relationship of some variables (bank rate - imports - exports - inflation rate - total formation Capital - foreign direct investment and external balance). On the balance of payments, the study concluded that there is a long-term relationship between the selected economic variables and their impact on the external balance in Algeria, whether in the short or long term.

مقدمة

مقدمة

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في اقتصاديات الدول فهي تخلق علاقات اقتصادية مختلفة بين هذه الدول تنتج عنها فوائض لدول وعجز لدول أخرى ، هذه العلاقات الاقتصادية تم رصدها في ميزان المدفوعات الذي يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال ونتيجة للتحولات المستمرة والأهمية الكبيرة التي يحتلها ميزان المدفوعات تحاول البلدان الحفاظ على توازن في ميزان مدفوعاتها و ذلك من خلال معالجة أي اختلال يظهر فيها والجزائر واحدة من هذه الدول حيث سعت لتصحيحه وجعله متوازنا أو على الأقل تقليص الاختلال إلى أدنى الحدود الممكنة مستخدمة في ذلك مختلف السياسات الاقتصادية المتمثل في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية هذه الاخيرة تحتل مكانة هامة من بين السياسات التي تتمكن الدولة من خللها على السيطرة على الاختلالات الخارجية لكونها أداة لها علاقة تأثير مباشر على حقوق و التزامات الدول المعنية .

تعد الجزائر من الدول النامية المصدرة للنفط وكذلك من الدول الاقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على انها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحرقات بنسبة تفوق 95% في المتوسط ، مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بمتغيرات الحاصلة في السوق النفطي ودلك بسبب تقلبات الحادة التي شهدها إنخفاض سعر البرميل من البترول خاصة مع ظهر فيروس وباء كورونا و تأثيره الواضح والجلي على انهيار اقتصادها وهذا ما دفع الى محاولة البحث عن البديل من خلال إنتاجها انتهاجها لسياستها التجارية بمختلف ادواتها لتحفيز ولتنويع الصادرات لمعالجة هيكلية وكذا معالجة عجز ميزان المدفوعات

مما سبقا وسعيا منا لتقيم الجهود الجزائرية من أجل تحقيق توازن ميزان مدفوعاتها باستخدام أدوات السياسة التجارية فهذا يحتم علينا طرح الاشكالية الرئيسة التالية:

أ- طرح الإشكالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة التجارية على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى اسئلة فرعية عديدة اهمها:

- ما المقصود بالسياسة التجارية؟

- الى مدى يكمن تأثير الصادرات والواردات على ميزان المدفوعات الجزائري؟
- هل لسياسة نظام الحصص دور في معالجة العجز في ميزان المدفوعات؟
- هل يوجد أثر قياسي في المدى القصير والطويل الأجل لأدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات؟

ب- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الأساسية والأسئلة السابقة يمكننا أن نضع الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير في المدى الطويل بين الصادرات وميزان المدفوعات الجزائري؛
- يؤثر كل من سعر الصرف والواردات على ميزان المدفوعات الجزائري بشكل عكسي في المدى البعيد؛
- يؤثر الاستثمار المحلي بشكل طردي على ميزان المدفوعات الجزائري في الاجل الطويل؛
- هناك علاقة تأثيرية بين السياسات التجارية وميزان المدفوعات الجزائري.

1. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيار الموضوع إلى سببين:

الأول شخصي:

- رغبة في إثراء رصيدي المعرفي والأكاديمي لهذا الموضوع
- اهتمامنا بالاقتصاد الوطني

ثانيا موضوعي:

- قلة الدراسات الجامعية بين السياسة التجارية وميزان المدفوعات في الجزائر بشكل خاص

د-أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدارسة فيما يلي:

- تحديد الإطار النظري ومفاهيمي للسياسة التجارية وميزان المدفوعات
- نسعى من خلال الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة التأثيرية لمختلف ادوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري
- تقييم مدى فاعلية السياسة التجارية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات الجزائري

هـ -حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر

- واما الحدود الزمنية فهي فترة الممتدة من 1990 الى سنة 2020 والتي عرفت تنوع في انتهاج السياسة التجارية في ظل التحرير والصدمات السعرية للنفط وجائحة الكوفيد 19

و- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية وعلى المنهج التحليلي القياسي في الدراسة التطبيقية كما استندنا على برامج معلوماتية تتمثل في برنامج EVIEWS11 ، كما تم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للحصول على معطيات من مواقع رسمية

ز- صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على بيانات من مصادر متعددة من اجل الوصول الى نموذج قياسي صحيح وقابل للدراسة والتعميم والعمل بنتائجه

2. هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث الأساسية والتحقق من الفرضيات وتماشيا مع طريقة IMRAD فقد تم تقسيم الدراسة الى فصلين، فقسمنا الفصل الاول هو الاخر الى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الادبيات النظرية لسياسة التجارية وميزان المدفوعات وخصصنا المبحث الثاني للدراسات السابقة التي تم تقسيمها إلى عربية {جزائرية} وتم في الأخير التطرق إلى مختلف جوانب التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

- أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه هو الاخر الى مبحثين حيث تناول المبحث الأول دراسة تحليلية لمختلف مراحل التي مرت بها السياسة التجارية في ظل مختلف التغيرات وخصصنا المبحث الثاني لدراسة قياسية لأثر مختلف أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام برنامج EVIEWS 11 كما تناولنا فيه نتائج الدراسة والمناقشة والتوصيات وآفاق

الفصل الاول: الاسس النظرية للسياسات التجارية وميزان المدفوعات

تمهيد:

يظهر تأثير السياسة التجارية جليا في الميزان التجاري أكثر من في بقية الأرصدة، نظرا لتمركز دور أدواته في تفعيل الصادرات والواردات ومن جهة أخرى من الضروري وجود هيكل صادرات فعال ومتنوع وتنافسي في الاسواق الخارجية يمكن من خلاله بناء سياسة تجارية تلائم متطلبات السوق المحلي.

إن ظهور اختلافات في نظريات السياسات التجارية يعود إلى اختلاف في الهدف من السياسة التجارية وأيضا في مقومات الدول الاقتصادية وامكاناتها التنافسية، فكما تعتبر السياسة التجارية أداة التصريف المنتجات إلى السوق الخارجي، فإنها تعتبر كذلك أداة حماية الاقتصاد الوطني من الاغراق والغزو بالمنتجات الأجنبية.

ومحاولة منا للإلمام بمختلف أساسيات السياسة التجارية وميزان المدفوعات، اخترتنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سندرج في المبحث الأول الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات وسنتطرق في المبحث الثاني إلى أهم الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع بحثنا والتي تناولت السياسة التجارية والتجارة الخارجية وكذلك ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تلجأ العديد من الاقتصاديات وخاصة الناشئة إلى استعمال أدوات السياسة التجارية للتأثير على الميزان التجاري وبالتالي الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، لذا يمكن اعتبار السياسة التجارية من أهم السياسات المستعملة في الدول النامية التي تعاني من ضعف و علم تنوع في هيكل موازين مدفوعاتها .بالتالي تعتمد على الميزان التجاري لتحقيق أهداف مختلفة أهمها معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

المطلب الأول :مفهوم السياسة التجارية أهدافها وانواعها

ان الحديث عن السياسة التجارية يدفعنا إلى اثارة جملة من النقاط الأساسية بخصوص أنماطها وكذلك أدواتها المستعملة في تحقيق الأهداف المسطرة من أجلها

الفرع الأول :تعريف عامة حول السياسة التجارية واهدافها

أولا :تعريف السياسة التجارية

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، و بالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي و الخارجي، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها :تعرف السياسة التجارية على أنها " :احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة ."[1]

قد تعرف أيضا على أنها " اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج سواء كانت حرية أم حمائية وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق ."[2]

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي" النظرية والسياسة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن،2011 ، ص 69

[2] نفس المرجع، ص .69

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية" مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف واقرار التوازن في ميزان المدفوعات ."[1]

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها" :مجموعة الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة ."[2]

يقصد أيضا بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة[3] .

ويمكن القول إن السياسة التجارية ومن خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الأدوات والاجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، أيضا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية والتي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في[4] :

- الرسوم الجمركية، وهي ضرائب على السلع المستوردة .
- الحصص على الواردات، والتي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما والتي يسمح بها للدخول إلى الدولة .
- دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج .

[11] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002 ، ص213

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ،2003 ، ص .229

[3] Maurice Bye, Relations Economiques Internationales, 2éme édition, Paris, 1965,p 250.

[4] – مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي" مدخل للسياسات"، تعريب" محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية " ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص .27

كمثال تستعمل الهند الرقابة على الصرف من خلال تقييد تحويل الروبيات الهندية إلى الدولار الأمريكي .

- الرقابة على الصرف، و فيه تقوم دولة ما، بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية

ثانيا :أهداف السياسة التجارية

- للسياسة التجارية عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل أساسا في :

1-الأهداف الاقتصادية : و يمكن افراد أهمها في :

- حماية الصناعة الوطنية الناشئة: و يقصد بها أيضا حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حيث قد تستهدف السياسة التجارية حماية نوع من أنواع الانتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية[1]، و المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الانتاج المحلي في بعض الفروع، و تثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، و متى رؤى، لأسباب مختلفة، أن الحفاظ على الانتاج المحلي أمر جوهري، و من أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من اجراءات لحماية الانتاج الزراعي فيها من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية، و من أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، مثل صناعة الغزل والنسيج و الصناعات الخفيفة عموما، و كذلك ما تتبعه الدول النامية من اجراءات الحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها[2]

بالتالي يمكن للسياسة التجارية أن تساهم في حماية بعض الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية ولكن يعتبر هذا الاجراء منافيا لتوصيات المنظمة العالمية للتجارة والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود والاجراءات المعيقة للمنافسة التامة .

-تحقيق موارد للخزانة العامة :قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية و أكثر قبولا سياسيا، من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص .69

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص .235

هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية و باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[1] .

الأهداف الاجتماعية[2] :

1. حماية مصالح فئات اجتماعية معينة :وتشمل حماية مصالح المزارعين، أو المنتجين لسلعة معينة .أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة .
2. إعادة توزيع الدخل القومي :قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل .

الأهداف الاستراتيجية :

تتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية وكذا العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا[3]

الفرع الثاني :انواع السياسة التجارية وادواتها

يمكن أن نميز نوعين أساسين من أنواع السياسات التجارية تتمثلان في الحرية والحماية .

أولا :سياسة الحرية

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ، ص234 ، 233

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص .236

[3] السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص .71

تقوم هذه السياسة على أساس حرية انتقال عوامل الانتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل، إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الانتاج التي توجد في كل دولة، فمثلا أمريكا فيها رؤوس الأموال، الهند و الصين العمالة، استراليا الأرض، بوجود الحرية التجارية يمكن إنشاء المشاريع في هذه الدول كل حسب قدراتها و مواردها، و يورد أنصار هذا المذهب الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم ::[1]

- أن سياسة حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي، وهذا يعني الاتجاه نحو الانتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل .
- أن سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات أو تجعل على الأقل قيامها صعبا، وبالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن وفي النهاية

خفض أسعار السلع، وذلك لأن وجود قيود على التجارة يؤدي إلى رفع أسعار السلع وبالتالي تحمل

المستهلك لهذه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات

ثانيا : السياسة الحمائية

يتمثل هذا المذهب في الوجه المخالف للحرية أي تقييد الحركية التجارية الدولية من خلال استعمال جملة من الاجراءات خدمة لمصالح معينة وسياسات موجهة .

الا ينكر أنصار هذا المذهب ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل، و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة و أخرى، إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي[2] .

[1] جاسم محمد ، التجارة الدولية ، دار الزهران للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008 ، ص .126

[2] جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص.126

يعتقد أيضا أنصار الحماية أو التدخل أنه ما دامت الثروة التكنولوجية والعلمية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تضييق تغرة التكاليف النسبية وبالتالي ازدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة، وذلك لتأكيد وجهة نظرهم فإن أنصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية[1]:

1- تقييد التجارة من أجل حماية الصناعة الناشئة :من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة

لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة و المشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الاغلاقية و منع استيراد هذه السلع .

و تتلخص هذه النظرية في أنه يجب على الدول أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها و إلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و التنظيم و الأيدي العاملة[2] .

تقييد التجارة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل و بالتالي زيادة نسب العمالة و تقليل البطالة .و ذلك لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، و بالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الانتاجية على أن هذه الأمور أكثر ما يكون صالحا في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لأن لذلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي

2- الحماية بغرض تنويع الإنتاج :ذلك أن التخصص له مخاطر عالية لأن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فإنها تساعد على التنويع و بالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد .

3- الحماية بغرض الحصول على ايرادات و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات :حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على ايرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية .

[1] جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص 127.

[2] Ducloiphan, l'économie mondiale, CUJAS, paris, 1993, p 126.

4- الضريبة تحسن الميزان التجاري[1] :آن حجة استخدام الضريبة لتحسين الميزان التجاري تدعي أن فرض الضريبة سيؤدي إلى خفض الواردات من السلع، و مع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغيير، فإن نتيجة هي تحسن في الميزان التجاري) انخفاض في الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة(، و كما هو معروف إذا كانت قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات فإن هذا يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري، أما إذا كانت قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات فإن هذا يدل على وجود عجز في الميزان التجاري .أما إذا فرضت الضريبة و انخفضت الواردات و بقيت الصادرات ثابتة فإن العجز التجاري ينخفض أو قد يتحول العجز إلى فائض .لكن من الممكن أن تكون النتيجة عندما لا يؤخذ في الحسبان الانعكاسات الاقتصادية

و السياسية عدم وجود تحسن في الميزان التجاري و من أمثلة ذلك[2] :

-عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة على واردات سلعة معينة فإنها قد تحقق بعض المكاسب و لكن إذ قام الشريك التجاري بالثأر و الانتقام بفرض ضريبة على السلع المستوردة من الدولة1 ، فإن الأمور ستعود إلى الوضع الذي كان سائدا عند بدء فرض الضريبة أو قد يكون أكثر سوءا و تخسر كل من الدولتين

- .عندما تفرض الدولة 1 بفرض ضريبة على واردات سلعة معينة، فإن هذا السلوك يؤدي إلى رفع سعر السلعة محليا و بقليل من الطلب عليها و تخفض الكميات المستوردة منها و هذا يؤدي إلى نقص في صادرات الدولة الأجنبية و انخفاض دخلها القومي مما ينقص من قدرتها على شراء البضائع المستوردة من الدولة.1

– نقص في صادرات الدولة 1 إذا كانت الواردات التي تم ايقافها الآن هي مدخلات في عملية إنتاج صادرات الدولة .1

-نقص في الصادرات و زيادة في الواردات للدولة 1 و ذلك بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية .

-نقص في الصادرات و زيادة في الواردات للدولة 1 و ذلك بسبب الضغوط التضخمية الموجودة فيها .

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي " نظريات و سياسات " ، دار المسيرة ، طبعة ثانية ، 2010 ، عمان الأردن ، ص .361

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، نفس المرجع ، ص ، ص361 ، .362

و نظرا لأن فرض الضريبة على السلع المستوردة يؤدي إلى تحول الطلب في الداخل على السلع المنتجة محليا في الدولة1 ، فإنه من الممكن أن يولد الطلب الجديد ضغطا على الأسعار و يدفعها إلى الارتفاع، و خاصة إذا كانت الدولة 1 في وضع قريب من وضع التوظيف الكامل، و إذا ظهرت الميول التضخمية في الاقتصاد الوطني، فإن شركات الدولة 1 تصبح أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية و في الأسواق المحلية أمام سلع البلدان الأخرى.

خلاصة القول من خلال تطرقنا لمختلف المذاهب الحرية و الحمائية فإن الواقع يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع مذهب بحد ذاته بل مزيج من السياستين بأسلوب مدروس يتماشى و توجهات هذه الدول .الجدول الموالي يلخص جملة من ايجابيات و سلبيات السياسة الحمائية و الحرية .

الجدول رقم :01 ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية و التحرير

	الايجابيات	السلبيات
سياسة الحرية التجارية	-زيادة الدخل القومي - .التخصص الدولي -تنمية روح الإبداع والابتكار -الانفتاح على الأسواق الخارجية . -تمنع الاحتكارات - تطوير الانتاج - .أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محليا	- تعرض بعض الصناعات المشاكل بسبب المنافسة الخارجية . - ارتفاع معدلات البطالة - تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها . - انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة .
سياسة الحماية	حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية - .تنويع الإنتاج - .الحصول على ايرادات و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات . - مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم .	- تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية - .ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية - .القضاء على المنافسة .

المصدر :من إعداد الطالبة كملخص لحجج السياسة الحمائية و الحرية

ثانيا :أدوات السياسة التجارية

تلجأ الدول لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى أدوات تعريفية و أدوات غير تعريفية و يمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية و أدوات كمية، و أخرى فنية

1- الأدوات السعرية

أولا : السياسة الجمركية :المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الاجراءات المتمثلة بالقوانين و الأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة ، و أيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة[1] .

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية) التعرفة الجمركية (و هي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات و الواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، و تختلف في معدلاتها حسب نوع السلع

1- .أ – أشكال الرسوم الجمركية :تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية [2]:

-رسوم قيمية :و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10% مثلا من قيمة الأثاث و عادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى

- .رسوم نوعية :و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد و هكذا و تختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها .

-رسوم مزدوجة :حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي و نوعي في آن واحد أو أيهما أعلى

1- .ب –أنواع الرسوم الجمركية :يمكن أن نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة و تعرفة مزدوجة و تعرفة ثلاثية [3]:

-التعريفة الوحيدة :تتمثل في وضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، و هذه التعريفة العامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص .

-التعريفة المزدوجة :تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى و دنيا، بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى .و تكون التعريفة

[1] شريف على الصوص والتجارة الدولية" الأسس و التطبيقات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2012، ص146، بتصرف .

[2] شريف علي الصوص ،نفس المرجع ، ص.149

[3] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص، ص250 ، 249

القصوى هي التعريفة العامة، و الأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر .

–التعريفة الثلاثية :تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، و معنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، و هي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، و الرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها، و الرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، و أما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية و الغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن :الرسم العادي + رسم اضافي .

1–ج –أهداف السياسة الجمركية :

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي و حمائي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، و يكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية[1] .

ثانيا :الاعانات) إعانات التصدير :(و هي تخفيضات جمركية و ضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين و الغرض منها ايضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها .

و الاعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي او على

أساس نوعي، أو غير مباشرة و تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ."و يقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها .

---

[1] مثل Peter. H.Lindert et P.Charle Kindleberger, economie internationale, 7éme édition, paris, 1982, p اعفاء أو التخفيض الضريبي ، و التسهيلست الا للفعالية ، اتاحة بعض الخدمات ينفقات رمزية

كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[1]

ثالثا :الإغراق

3-1مفهوم الإغراق :هو تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه و بالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة، و يشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية[2] :

-أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة و الآخر منخفض في السوق الأجنبية .و لا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج .

-أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض و الطلب فلن يكون هناك إغراق، و عليه فإنه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت .

-أن تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي و الخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق، مثل ذلك أن تباع السلعة نقدا في احد السوقين، و بالأجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة و معبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة .

-أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج و زيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر .

-و يشترط لتحقق سياسة الاغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج و كأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها .

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004 ، ص .291

[2] شريف علي الصوص ، مرجع سابق، بتصرف، ص .140

3-2أنواع سياسات الاغراق : يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق[1]:

أ -الاغراق العرضي :و هذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة، و كذلك خطأ المنتجين الوطنين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية و اضطرارهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضظرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا .

ب -الإغراق المؤقت :و هو يهدف إما لتحقيق هدف محدد و ينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت الأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف .

ت -الإغراق الدائم :و هو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية و الاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، و المحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه و بصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره و إذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، و هذا بالتالي يمكنه من تحقيق أقصى قدر من الأرباح المتاحة في السوق المحلي و الخارجي .و لابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الاغراق و ذلك من اتخاذ جملة من الاجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية و نذكر منها اجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال النصف الأول من عام 2011.

رابعا :تخفيض سعر الصرف : يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[2] .

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية التحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات و بذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري،

[1] شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، ص .142

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص .292

كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، و كذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، و بالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا و إلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، و يشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته .

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن اسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة[1].

2- الأدوات الكمية

أولا :حصص الاستيراد :يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، و كما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجاتGATT ، و الحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، و بمقارنة الحصة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة[2].

ثانيا : تراخيص الاستيراد :عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد .و يتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون

[1] شريف على الصوص ، مرجع سابق ، ص .145

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص .278

الإعلان عنها، وقد يستعمل ايضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها .

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد و لا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد[1] .

3- الأدوات التنظيمية

أولا :الاجراءات الادارية :تستخدم الدول أحيانا الاجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا

عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها و بكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات و يعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، و تأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الأشهر[2] ، و نتيجة لذلك يمكن القول أن الاجراءات الادارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الاجراءات الادارية

ثانيا :المعاهدات و الاتفاقات التجارية :المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي و منها تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، و أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والاجراءات الجمركية و انشاء المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري .يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، و أنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة و قواعد السلوك بين الدولتين .

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، و يتضمن ذلك إما ذكرا

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص .292

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص279

بمختلف أنواع السلع و إما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق .من خلال ما سبق يمكن افراد أهم أدوات السياسة التجارية في هيكل التالي :

هيكل رقم 01 :أهم أدوات السياسة التجارية

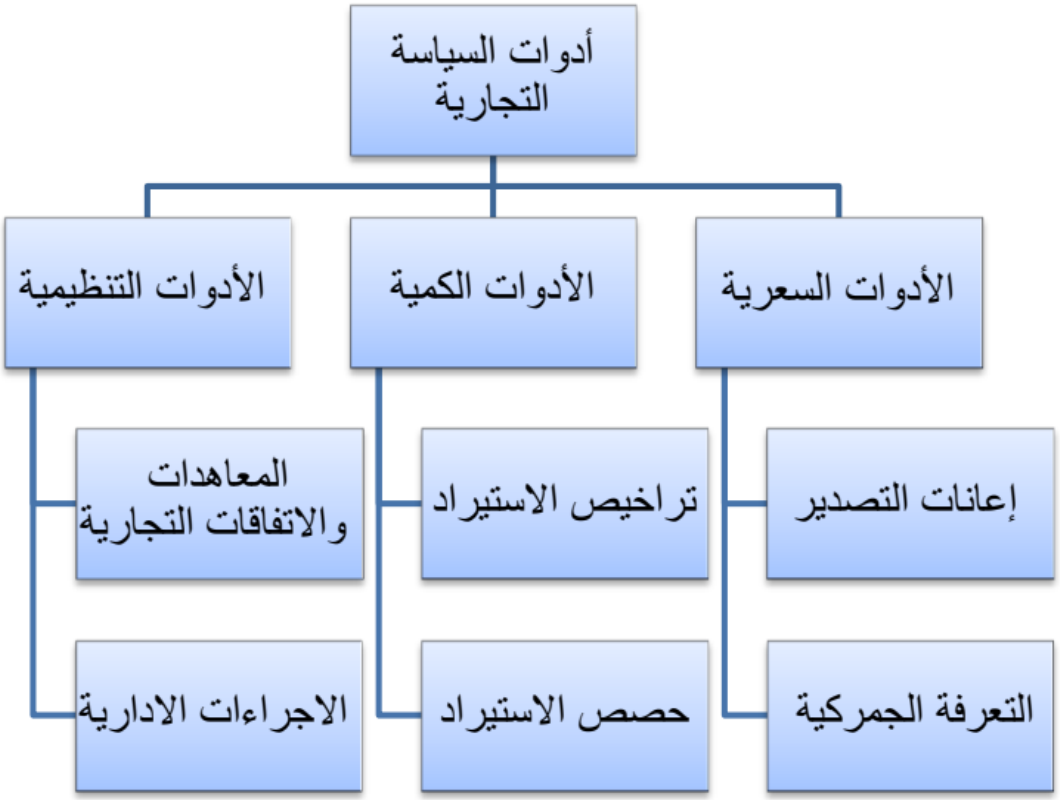

المصدر :من إعداد الطالبة كحوصلة لأدوات السياسة التجارية.

المطلب الثاني :عموميات على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل للحسابات الخارجية لأي دولة و أكثره ايضاحا للحسابات الناتجة عن التعاملات الدولية المختلفة، كما يعتبر مؤشرا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد و تحديد حجم و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، و ذلك ما يضمنه ميزان المدفوعات من خلال قراءة الأرصدته، إن أي تغيير يحدث في هذه الأرصدة ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة و خارجها و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لمفهوم ميزان المدفوعات و أهميته، و كذا شرح مكوناته و أرصدته و التطرق الخصائص ميزان المدفوعات في الدول النامية .

الفرع الأول :مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم ميزان المدفوعات :

التعريف الأول :السجل الأساس و المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مؤسسات و مواطني بلد معين مع حكومات و مؤسسات و مواطني بلد أخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة [1]

التعريف الثاني :ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة [2]– .و نخلص بتعريف ميزان المدفوعات الدولة ما بأنه سجل حسابي منظم و شامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة معينة و المقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد هذه المدة بسنة .و ينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي :ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها [3].

يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة و ذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يعتبرون وطنيين مثل السواح الأجانب، و أعضاء البعثات الدرامية و الديبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج .

يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مثل :شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة .

الإقامة و ليست الجنسية التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت جنسيتهم واحدة .المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية و يخضع لقوانينها و يتمتع بحمايتها وقت اللزوم، و لا يشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة،

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ،2007 ، ص .40

[2] Samuel donalain, économie. internationale, contemporaine, o.p.u Alger, 1993,p27.

[3] د – منتدى التعليم نت http://ta3lime.com/showthread.php ، تاريخ الزيارة :04/04//2022 على الساعة . 14.30

فالمسافرون و السائحون القادمون من بلاد أخرى يعتبرون في حكم غير المقيمين لأن موطن اقامتهم هو موطنهم الأصلي[1] .

لا يتحدد ميزان المدفوعات بفترة زمنية معينة ، إنما كل دولة لها خصوصياتها في تحديد الفترة التي يغطيها، لكن عادة ما يتم تحديد الفترة السنوية في أول جانفي و تنتهي في ديسمبر و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي، و أيضا من اجل توحيد البيانات مع الخارج .

أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، من خلال مقارنة البيانات الإحصائية لسنوات معينة، و يفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية و ذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي[2]

.الفرع الثاني :هيكل و مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما[3] :

1. الجانب الدائن :و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.
2. الجانب المدين :و تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين .

أما عموديا ففلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلي ما يلي

[1] mohamed el houcine benissad, cours d'économie internationale, opu, hydra, alger, p 29

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، مرجع سابق ، ص 40 .

[3] الفار ابراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 84.

1- :الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية[1]) :

يتكون الحساب الجاري من عدة حسابات فرعية و هي :

ا- الميزان التجاري :يضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع و لذلك يطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة .

ب-ميزان الخدمات : و يضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل :عوائد الاستثمار و النقل و التأمين و السياحة و التعليم ... الخ .و يطلق عليه ميزان المعاملات غير المنظورة .

ج -حساب التحويلات من جانب واحد :و يعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، و هذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، و انما قد تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أم الدول أم المنظمات الدولية . تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات و تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية[2]

-2حساب رأس المال :

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني و باقي العالم، و سواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة و غير مقيمة أم بين الحكومات، فقد يكون التدفق في اتجاه الدول المعنية أي هناك رؤوس أموال تدخل البلد و يطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة و قد يكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج و يطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجة .و يتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أم في الدول الأخرى .حيث أن هناك[3]:

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص .124

[2] بكري كامل ، مبادىء الاقتصاد، ، الدار الجامعة ، بيروت ، 1986 ، ص . 364

[3] السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق، ص .125

أ–حساب رأس المال طويل الأجل : يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة[1]، و نجد فيه :

التدفقات الرأسمالية الخاصة و الرسمية التي تبقى مدة أطول من سنة، مثل اقامة الأجانب لمصنع أو شركة في دولة أخرى أو شراء مقيمين الأسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو لسندات تم اصدارها في دولة أخرى أو القروض طويلة الأجل التي تعقدها الحكومات مع الخارج أو مع المنظمات النقدية و المالية الدولية .

ب–حساب رأس المال قصير الأجل :و في هذا الحساب يتم تسجيل المعاملات المالية و النقدية الخاصة و الرسمية المستقلة التي تكون مدة بقائها أقل من السنة مثل التجارة في العملات الأجنبية و الودائع الجارية، و الودائع الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمين في دولة ما بإيداعها بالبنوك في الخارج، و تسمى أيضا بالأموال الساخنة[2]

.يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية و الكمبيالات و أرصدة السماسرة و القروض تحت الطلب و سندات الحكومة قصيرة الأجل، كمال يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، و يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في الجانب الدائن من هذا الحساب و يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب و يعامل استيراد و تصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد و تصدير السلع، و ينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا إلا أن الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأخرى، حيث يعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم التسوية المعاملات الدولية، فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع .

ج –حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي :و يسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة و الذهب النقدي و التي تمثل المدفوعات أو المتحصلات التي تنتج عن موقف ميزان المدفوعات من حيث كونه به عجز أو فائض، و يعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات

[1] J,P, Allegret, économie monétaire internationale, Hachette, 1997, p 19

[2].السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 126.

.**د –الخطأ و السهو** :و يسجل في هذا الميزان الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات، ففي كثير من الأحيان قد يحدث بعض الأخطاء في تجميع و تبويب البنود المختلفة السابقة، وقد يقوم الأفراد باعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج، و بالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى، و لذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ و السهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبية–[1] .

1- **حساب التسويات الرسمية** :يقيس حساب التسويات الرسمية التغير في الإلتزامات السائلة و اللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الاصول الاحتياطية الرسمية للقطر خلال السنة .و تشير الأصول الإحتياطية الرسمية للقطر إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة(SDRs) ، و مركز الذهب الخاص بها صندوق النقد الدولي[2]

ا– في حالة العجز :إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل و بالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف .أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، و بالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز . أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي

أو بالاقتراض، إما من بلد آخر

أو من السوق المالية الدولية

أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي

.ب –في حالة الفائض :اما بزيادة احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة .أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، و بالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي .

و نظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العلم الخارجي يتم ادرج حساب السهو و الخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة أما عن مصادر الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان مدفوعات فهي عديدة، حيث نحصل على قيمة السلع المصدرة و

[1] قريصة صبحي تار دس ،، العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1983 ، ص .327

[2] الفار إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 86

المستوردة من مصلحة الجمارك، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج) إنفاق البعثات الديبلوماسية و العلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، فوائد السندات، أرباح الأسهم .(تظهر أيضا البنوك تفاصل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية، و معظم عمليات الائتمان و القروض الخاصة، كما تظهر ميزانية البنك المركزي التي تحصل على مستوى الاحتياطات الدولية من عملات أجنبية، ذهب، و حقوق السحب الخاصة... الخ.

المبحث الثاني : الدراسة السابقة لسياسة التجارية وميزان المدفوعات

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت السياسة التجارية في الجزائر ، فبإعتبار نقص الدراسات التي ركزت على أدوات السياسة التجارية في الجزائر فقد ارتأينا اختيار الدراسات التي تتقاطع مع موضوعنا بشكل جزئي أو عام والتي سيتم التطرق اليها في مطلبين إذ خصصت الدراسات السابقة الجزائرية في المطلب الاول، وفي المطلب الثاني تطرقت الى بعض الدراسات الأجنبية .

المطلب الاول : دراسات سابقة جزائرية

1- دراسة الباحث شتاتحة عمر : مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية بورقلة بعنوان تأثير سياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية .دراسة حالة الجزائر (1990-2012) ، وبالتالي حاول البحث الاجابة على اشكالية المتعلقة بمدى مساهمة السياسة التجارية في الحفاض على توازن ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تبني نظام اقتصاد السوق اعتمد الباحث في دراسته على منهج الوصفي ودراسة حالة من خلال التطرق إلى متغيرات محل الدراسة والمتمثلة في أدوات سياسة التجارية و انعكاسها على حساب الميزان التجاري وحساب رأس مال كما استخدم برنامج Excel 2010 خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

- تأثير السياسة التجارية يظهر على الواردات أكثر من الصادرات.
- تبني سياسة تحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات.
- ساهمت الجزائر لتحرير التجارة الخارجية من القيود وإجراءات الجمركية وغير الجمركية

2- **دراسة الباحث بن الشيخ رابح** مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية جامعة لمسلية بعنوان دور السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2010-

2018) من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة على الاشكالية المتمثلة فى مدى مساهمة سياسة التجارة الخارجية الجزائرية في تحقيق توازن ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2010- 2018)

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي لتبيان الجوانب المختلفة لأدوات السياسية التجارية كما اتبع منهج دراسة حالة باستخدام المنهج التحليلي لتحليل آثار الأدوات المختلفة لسياسة التجارية على ميزان المدفوعات كما استخدم برنامج Excel 2007 لاستخلاص اشكال بيانية

توصلت الدراسة التي قام بها الباحث أنه وبعد تحليل أهم أدوات السياسة التجارية التي استعملتها الجزائر قصد تنظيم تجارتها الخارجية والتطرق إلى تأثير كل منها على جانب من الجوانب المكونة للميزان التجاري والتي تؤثر هي الأخرى على ميزان المدفوعات توصلنا الى نتيجة مفدها انه بالرغم من الجهود المبدولة في حل مشكل الاختلال الهيكلي للصادرات الجزائرية مزال الحال على ماهو عليه ولا تزال الصادرات النفطية تمثل حصة الأسد منها .

3- **دراسة الباحثان: أحمد الفاسي رابحي و نور الدين قدع** :مذكرة ماستر في ميدان العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية جامعة الوادي بعنوان دور السياسة التجارية في علاج ميزان المدفوعات حالة الجزائر (2018-2019)

من خلال هذه الدراسة حاول الباحثان الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى فعالية ادوات السياسة التجارية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات، إعتمد الباحثان على عدة مناهج التاريخي والوصفي والتحليلي ودراسة حالة، استخلاص الباحثان خلال دراستهما أن السياسة التجارية في الجزائر عرفت مرحلتين أساسيتين هما مرحلة إحتكار التجارة الخارجية ومرحبة الانفتاح التجاري أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد لا حضنا مدى تأثره بانخفاض الصادرات وارتفاع الوردات أو العكس ومدى مقدرة الدولة على معالجة العجز فيه من خلال إتخاد الإجراءات و تدبير لمعالجة الإختلالات دخله .

4- **دراسة الدكتوران فؤاد مجتاح والنوري حاشي** (مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة) جامعة زيان عاشور بجلفة العدد (02) 2020 ،كان الهدف من دراسة الدكتوران التعرف والإجابة على الاشكالية المتمثلة في ما مدى تأثير بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ؟ وقد اعتمدا على دراستهما على المنهج الاسلوب القياسي الكمي ،توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل ، كما أن تزايد أهمية

التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع الصين و دول الاتحاد الأوروبي و كذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحقيق المنافع المتبادلة الأطراف التجارة الخارجية.

5- **دراسة دكتورة فلة عاشور** (مقالة منشورة في مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع والعشرون مارس 2012 حيث تناولت الباحثة موضوع انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994من خلال هاته الدراسة حاولت الباحثة الاجابة على عدة تساؤلات والتي تمثلت في: ما هي التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي؟ وما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية؟ وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل التجاري الاقليمي؟توصلت الدراسة التي قامت من خلالها الباحثة بالتطرق إلى عديد أدوات السياسة التجارية بمختلف أنواعها إلى عدة نتائج لعل أهمها تتمثل في: أهم الواردات الجزائرية هي سلع التجهيز ومنتجات نصف مصنعة وكذا السلع الاستهلاكية، وعلى مستوى التكتل والتعاون الاقليمي توصلت إلى أن الاتحاد الأوربي يمثل الشريك الأول للجزائر بنسب تفوق 50% سواء صادرات و واردات.

المطلب الثاني : دراسة اجنبية

1- Semouk Nawal, Touitou Mohamed, Simulate the effect of tariff customs on the Algerian economy in the light of trade openness using the computable general equilibrium model, Dirasat and Abhath Magazine, volume 10, n3, Djelfa,2018

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير التفكيك الجمركي على بعض المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، و قد ركزت على قطاع التجارة، و الإنتاج المحلي، و الاستهلاك العائلي في ظل الانفتاح التجاري باستخدام تقنية نموذج التوازن العام القابل للحساب و قد خلصت الدراسة إلى تسجيل زيادة في الإنتاج و كذا نمو في حجم التجارة عبر ارتفاع الصادرات و الواردات في مرحلة الانفتاح التجاري، و بالمحاكاة التي قام بها الباحثان و افتراض تخفيض في التعريفة الجمركية لملاحظة الأثر على التجارة الخارجية في ظل الصدمات في هيكل التجاري.

2- Adenikinju, Adeola, Chete, Louis N ,Trade liberalization, market structure and productivity in Nigeria, The Nigerian Journal of Economic and Social Studies, volume41, 1999.

الدراسة عبارة عن مقال في المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تطرق إلى أداء النمو المتناقض بين اقتصاديات شرق إفريقيا التي اتبعت السياسة التجارية المحايدة نسبيًا الموجهة نحو التصدير، ودول أمريكا اللاتينية التي اختارت سياسات إحلال الواردات ، و حول دور تحرير التجارة في عملية النمو.و تستكشف هذه الورقة العلاقات الكمية بين تحرير التجارة وهياكل السوق والإنتاجية خلال فترة تحرير التجارة في نيجيريا منذ عام 1986 .توصل الباحث من خلال الدراسة لجملة من النتائج. حيث خلصت إلى أن هذه السياسة تعزز إنتاجية العامل الكلي في قطاع التصنيع النيجيري، ومع ذلك، هناك حاجة إلى إبطاء وتيرة تحرير الواردات حيث تبين أن معدل نمو الواردات له تأثير سلبي على الإنتاجية. في حين أن هذا قد يكون مجرد ظاهرة قصيرة الأجل، إلا أنه قد يعني أيضًا أن وتيرة تحرير الواردات سارت بسرعة كبيرة بالنسبة للشركات المحلية .

3- M.BENAMAR SOFIANE , commerce extérieur et revenus en Algérie, mémoire de magister en science économique, option : économie internationale, université d'Oran, Année universitaire 2011-2012.

تحلل هذه الورقة وتصف الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وكذلك آثاره على العوامل الاقتصادية ، عبر دراسة المؤشرات الخاصة بالانفتاح ،التجارة الخارجية ، الناتج المحلي الإجمالي ، ، الميزانية ، الأرباح ، الأجور ، معدل النمو ، سعر الصرف ، التضخم ، وفق النموذج IS / LM / BP و أيضا الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها السلطات العامة في فترة الافتتاح .

المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

- **دراسة شتاتحة عمر** تتوافق دراستنا مع دراسة الباحث في السرد للجانب النظري وكذا نوعية الدراسة تحليلية قياسية وكلتا الدراستين ركزنا على أدوات السياسة التجارية وتأثيرها المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري غير أن الاختلاف بيننا يكمن في طبيعة الدراسة كونها دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير وكذا

الاختلاف في الاطار الزمني حيث تمت دراسته في الفترة من 1990 – 2012 بينما دراستنا كانت من 1990-2020 وكذا الاختلاف في طبيعة الاحداث المؤثرة في متغيرات الدراسة مثل أزمة إنهيار أسعار النفط وأزمة الكوفيد19

- **دراسة الباحثان أحمد الفاسي رابحي و نور الدين** تكمن اوجه الاختلاف بين دراسة حالته ودراسة باحثان اعتمد الباحثان على مناهج التاريخي والوصفي والتحليلي وكانت دراسة حالة في جانب تطبيقي أما دراستنا فاعتمدنا على تحليلي وقياسي حيث استخدمت الدراسة حالية برنامج Eviews وكذا هنالك اختلاف في اطار زمني دراسة السابقة 1990 -2019الدراسة الحالية 1990 -2020 ومن بين اختلافات ايضا تطرق الباحثان في دراستهما شمول مراحل تطور السياسة التجارية بنوعيها –مرحلة احتكار ومرحلة تحرير بينما ركزنا في دراسة حالية على التحرير فقط ، وتتقاطع الدراسة حالية مع الدراسة السابقة في السرد للجانب النظري وخاصة في مرحلة أزمة صدمات النفط والعجز في ميزان المدفوعات وكذا نتائج واصلاحات التي حصلت في فترة أزمة النفط
- **دراسة بن الشيخ رابح** : تتوافق مع دراستنا في مرحلة دراسة ازمة صدمات اسعار النفط وأثر هذه المرحلة على ميزان المدفوعات وكذا في سرد المنهج التحليلي . الاختلاف بين الدراستين كان من جانب تطبيقي كون دراسة سابقة كانت دراسة حالة تم الاعتماد فيها على المنهج التحليلي معتمد على مخرجات اكسال بينما اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي القياسي استعملنا نموذج تصحيح الخطأ vecm اما دراسته السابقة استخدمت برنامج اكسل لاستخلاص مختلف الأشكال البيانية وهنالك اختلاف آخر يكمن في الاطار الزمني للدراسة السابقة 2010 – 2018 ودراستنا كانت للفترة 1990 – 2020 .
- **دراسة فؤاد مجتاح والنوري حاشي** :تتوافق الدراسة حالية مع دراسة السابقة في من جانب التطبيق نمدجة القياسة لأثر بعض المتغيرات لسياسة التجارية على ميزان المدفوعات مما سمح لنا بأخد فكرة واسعة في هذا الجانب، الامر الذي ساهم كثيرا في وضع منهجية لدراستنا تطبيقية قياسية إلا انها شتملت على متغيرات مختلفة على متغيراتنا وكذلك الاختلاف بين الدراستين كان في دراسة حالية استخدمنا نموذج تصحيح الخطأ vecmودراسة سابقة اعتمدت نموذج الايخذار الداتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDC . كما ان الدراسة حالية عبارة عن مذكرة ماستر ودراسة سابقة هي مقالة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة وكذا هناك اختلاف في الإطار الزمني للدراسة كون دكتوران غطا الفترة من 1980-2017 ودراستنا كانت للفترة 1990-2020

- **دراسة فلة عاشور** :تختلف الدراسة كونها عبارة عن مقال والدراسة الحالية تتمثل في مذكرة ماستر وكذا الاختلاف في الاطار الزمني حيث غطت دارسة الباحثة الفترة (1994) أما دراستنا الحالية فتغطي الفترة 1990-2020 كما اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي في دراستها بينما اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي القياسي تتوافق دراستنا مع دراسة الباحثة في التطرق إلى موضوع السياسة التجارية بشكل عام فقط .

خلاصة

من خلال هذا الفصل تطرقا لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة التجارية فتعرفنا على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبعد ذلك تم التطرق إلى أنواع السياسة التجارية التحررية منها والحمائية، لنتطرق في آخر فرع متعلق بالسياسة التجارية إلى الأدوات المختلفة التي تستعملها السياسة التجارية من أدوات سعرية تشمل على الرسوم الجمركية الاغراق، ونظام الدعم الموجه للصادرات خاصة، وكذا إلى تخفيض قيمة العملة، بعدها تناولنا الأدوات الكمية حيث تعرفنا على الحظر وكذا نظام الحصص والرخص، وأخيرا تطرقنا إلى الأدوات التنظيمية التي شملت كلا من الاتفاقيات والمعاهدات وكذا الاساليب الادارية.

إضافة إلى عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات حيث تم تعريفه في البداية بعدها قمنا بتبيان أهميته كما تطرقنا الى هيكل ومكوناته

وفي أخر الفصل تم التطرق إلى الدراسات السابقة الجزائرية منها والأجنبية لنخلص في نهاية سرد هاته الدراسات إلى التفرقة بين دراستنا الحالية وبين مختلف الدراسات المهتمة بالموضوع أو ببعض جوانبه حيث وجدنا أن معظم الدراسات تهتم فقط بأحدى جوانب الموضوع لا بالموضوع كله عدى دراسات التالية: دراسة شتائحة عمر ودراسة بن الشيخ رابحو دراسة احمد الفاسي رابحي و نور الدين قدع التي كانت جد مقاربة الدراساتنا والتي استفدنا منها كثيرا خاصة بجعلها خطة طريق نسير على خطاها.

الفصل الثاني: دراسة تحليلة و قياسية لأثر ادوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

شهدت السياسة التجارية في الجزائر منذ تبني نهج اقتصاد السوق و الانتقال من التحرير التدريجي إلى التحرير التام، وعدة تغييرات نتيجة الاحداث المتعاقبة و التي القت بضلالها على رصيد الميزان التجاري و بالتالي انعكس ذلك على رصيد ميزان المدفوعات ليسجل عجزا مستمرا و خاصة في ظل ازمة انهيار اسعار النفط ابتداء من 2014. و ما كاد ميزان المدفوعات يستعيد توازنه و يحقق تقلصا في العجز الموازني الخارجي حتى اطلت الأزمة الصحية كوفيد 19 و التي ضربت العالم و تسببت في اغلاق شبه كلي للحركية التجارية.

حيث كانت الحكومة في كل مرة تعمل على توظيف أدوات السياسة التجاري خاصة الاجراءات الحمائية منها من اجل معالجة الاختلالات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات.

و سنحاول في هذا الفصل تقديم قراءة تحليلية لدور أدوات السياسة التجارية في الحد من آثار العجز على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يفسر اشكالية الدراسة .

و على هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث:

المبحث الأول: واقع السياسة التجارية في الجزائر .

المبحث: الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2020).

المبحث الأول: واقع السياسة التجارية في الجزائر

عرفت السياسة التجارية بداية من سنة 1990 عدة اصلاحات، تماشيا مع التوجه نحو الانفتاح، و تنفيذا لبرامج صندوق النقد الدولي الداعية لاتخاذ اجراءات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الأسواق الدولية، و هذا ما دفع بالحكومة للتفكير في آليات تمويلية للتجارة الخارجية تتماشى مع عملية الانفتاح و هو ما أقره قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى ذلك اتخذت الحكومة جملة من التدابير الرامية لتعزيز و تنمية الصادرات خارج إطار المحروقات.

و في خضم هذه التحولات كان لزام علينا الوقوف عند أهم المراحل المفصلية للسياسة التجارية خلال هذه الفترة و هي ما تخللتها بعض المتغيرات كأزمة النفط 2014 و ازمة الاغلاق نتيجة وباء كوفيد 19.

المطلب الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر بين التوجه نحو التحرير و الازمة النفطية 2014

سنعرج في هذا المبحث على التحولات في السياسة التجارية منذ قانون النقد و القرض و التوجه نحو اقتصاد السوق وصولا إلى ازمة 2014 وما رافقتها من اجراءات لدعم التجارة الخارجية، وصولا لتراجع الميزان التجاري نتيجة الأزمة الصحية الاخيرة.

الفرع الأول : السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحرير 1990-2014

عرفت السياسة التجارية خلال هذه الفترة توجها جادا نحو التحرير التجاري، فكانت استمرارية لما تم تحصيله في بداية الاصلاحات الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية و تطبيق اقتصاد السوق عبر الازاحة التدرجية للعراقيل و القيود المعيقة للاستثمار و حركية السلع و الخدمات.

شهدت هذه المرحلة عملية التحرير التدريجي للتجارة الخارجية حيث عرفت السياسة التجارية في بدايتها (1990-2014) عمليات لتوجيهها نحو الغاء القيود و العراقيل الحمائية. فقد شهدت اتخاذ عدة تغييرات حيث:

تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام و الخاص وفقا لقواعد السوق من خلال السماح للخواص بالإستيراد دون تأشيرة ليتم إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية في1991، وأعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي، على النحو التالي:[43]

- -إجراء تغيرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120 %وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى60 % ؛
- فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى% 7 على الواردات من المواد الأولية، و معدلات متوسطة تتراوح بين 15 % و 25 % على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريفة جمركية تتراوح بين % 40 و 60 %على المنتجات تامة الصنع؛
- كما تم إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22%سنة 1991 ، ثم 40.14% سنة 1994 ، ثم انتقل سعر الصرف

[43]- بونوة سمية، نوري منير، أثر تغييرات السياسة التجارية عل التبادل التجاري للجزائر -دراسة قياسية-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص97.

الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري. إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو إستعادة التوازن الخارجي، و من ثم تحقيق تنافسية أكثر للإقتصاد الوطني.

و قد عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية ما بعد القرن العشرين انطلاقة جديدة نحو أكثر حرية و انفتاح و كان بذلك تجسيد لمرحلة اقتصاد السوق، حيث تبنت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية و البنى التحتية و تحقيق تنمية شاملة، و كذا تشجيع الاستثمار و التجارة الخارجية، فكان المخطط الثلاثي 2001-2004 أو ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE، ثم تلى ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ضمن المخطط الخماسي الأول، و أخيرا برنامج توطيد النمو PCCE، أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014

و على الرغم من تبني الجزائر نهج التحرير التجاري تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و قيامها بعمليات تفكيك للتعريفات الجمركية و تقليص المعدلات إلى 4 معدلات فقط وفق قانون المالية لسنة 1999،إلا أنها احتفظت بهامش رقابي فيما يخص رخص الاستيراد والتصدير، و هو ما أقره الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003، حيث أسس لمبدأ الحرية في عمليات الاستيراد و التصدير وفق المادة الثانية منه "تنجز عمليات الاستيراد المنتوجات و تصديرها بحرية "، وحسب المادة 6 منه "يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو تصديرها لإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها"،[44].

أما بخصوص معدلات التعريفة الجمركية فقد عرفت عدت تعديلات خلال سنتي 2001 و 2002، حيث استمرت عمليات التعديل و التفكيك الجمركي في اطار اقتصاد السوق و عرفت معدلات التعريفة الجمركية تغييرات في نسب المعدلات و في عددها حيث انخفضت المعدلات من 4 إلى 3 معدلات في سنة 2002.

الفرع الثاني : السياسة التجارية الجزائرية بعد ازمة 2014

شهدت هذه المرحلة عدة اصلاحات و تغييرات في النظام المالي و التجاري و سنبرز أهمها في ما يلي أهمها 45:

[44] شتاتحة عمر، فعالية السياسة التجارية للحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2019، ص 120.

[45]-مفتاح حكيم، السياسة التجارية و ازمات تراجع اسعار المحروقات ، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد A01، 2021، ص 323،324.

أ– التوطين البنكي: توجب القوانين الجزائرية المتعاملين في التجارة الخارجية بتوطين صادراتهم وارداتهم مسبقا قبل أي إجراء أخر، وهذا ما نصت عليه المادة 29 من النظام 07-01 التي نصت على: "تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد باستثناء عمليات العبور والعمليات المشار إليها في المادة 33 أدناه". وهذا لدى بنك أو أي مؤسسة مالية جزائرية بحسب ما نصت عليه المادة 37 من نفس النظام والتي تنص على ما يلي:" تعد البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، هي الوحيدة المؤهلة لكي تنفذ لحساب زبائنها التحويلات والترحيلات المرتبطة بالمعاملات الخاصة بالسلع والخدمات التي تم توطينها المصرفي مسبقا لدى شبابيكها".

من ناحية السياسة التجارية، يمكن إدراج التوطن البنكي في خانة الإجراءات الإدارية، فهو يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع الخارج من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات، غير انه يمكن أن يتحول إلى عائق في وجه التبادل الحر إذا استعمل بطريقة أخرى. وهذا ما حصل في الجزائر. ففي سنة 2016 أصبحت عملية التوطين تسبق بتوطين الكتروني مسبق، ثم اصدر بنك الجزائر تعليمة اجبر بموجبها المستوردين بتشكيل مؤونة لدى البنك الموطن بمبلغ يعادل على الاقل 120% من قيمة السلعة المستوردة، وان تكون هذه العملية 30يوما على الأقل قبل شحن البضاعة.(التعليمة رقم 052017 المؤرخة في 22 اكتوبر 2017 المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين عمليات استيراد السلع الموجهة للبيع على حالها .)

ب– مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: بعد 15 سنة من دخوله حيز التطبيق بين الطرفين، وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات، طالب الرئيس الجزائري في أوت 2020 بتقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة. ولهذا طالب وزيرة الخارجية الجزائري في ديسمبر من نفس السنة بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

قبل هذا كانت أبدت دول التكتل الأوروبي انزعاجها الكبير من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ما يتعلق بكبح الواردات، حيث أخضعت بعض السلع إلى نظام الحصص وتراخيص الاستيراد سنة 2018، والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وأكيد أن مثل الطلب سيكون مصدر إزعاج جديد وان أبدت بعض الدول تفهمها

ج- العودة إلى القيود الكمية "الحصص وتراخيص الاستيراد": تحت ضغط الأزمة، بدأت الجزائر بعد سنة 2014 باتخاذ تدابير وسن قوانين للحد من تيار وحجم التبادل الحر مع بقية العالم، ففي سنة 2015 قامت الحكومة بتعديل الأمر 0304 من اجل تبرير الرجوع إلى القيود الكمية للتخفيف من شدة العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وقد انتهج فيه وبشكل صريح منهج حمائي في مجال التجارة الدولية، وذلك بالنص على إمكانية اتخاذ تدابير وقيود كمية أو نوعية وتدابير مراقبة المنتوجات أثناء التصدير والاستيراد. وقد تم التعديل بموجب القانون رقم 15-15 المؤرخ في 15/07/2015. وأهم التعديلات مست المواد 2، 3، 6.

لقد وسعت المادة 2 استثناءات التجارة الحرة، فبعد أن كانت تستثني من تطبيق الأمر 03-04 عمليات الاستيراد والتصدير التي تخل بالأمن والنظام العام والأخلاق، أضافت تلك التي تخل بصحة الأشخاص والحيوانات، وبالثروة الحيوانية والنباتية، بوقاية النباتات والموارد البيولوجية، البيئية وبالتراث التاريخي والثقافي. أما المادة 3 فبعد أن كانت تنص على انه يمكن إخضاع استيراد وتصدير المنتوجات إلى تدابير خاصة تحدد عن طريق التنظيم، أعيدت صياغتها للتصريح بإمكانية تطبيق القيود الكمية وتدابير المراقبة الأخرى، حيث نصت "يمكن تطبيق قيود كمية و/أو نوعية، و/أو تدابير مراقبة المنتوجات عند استيرادها أو تصديرها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع". أما المادة 6 فقد أقرت بأنه "يمكن وضع رخص استيراد أو تصديره المنتوجات بغرض إدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا القانون، أو وفقا للاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها. جاء المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 06/12/2015 لينظم استعمال رخص الاستيراد لتسيير استثناءات حرية التجارة المكفولة بالأمر 03-04 المعدل والمتمم ولتطبيق المادة 6 مكرر1 منه. وبدأ العمل بنظام تراخيص الاستيراد في 1جانفي 2016.

قامت الجزائر أيضا بالعمل بنظام الحصص الكمية التسيير ملف السيارات، حيث تم وضع حصة كمية للعربات المتنقلة باستثناء مجموعة SKD/CKD المخصصة لمصانع تركيب السيارات.

الحظر المؤقت: منعت الحكومة الجزائرية بداية جانفي 2018 استيراد 851 منتج، بحجة إعادة التوازن الميزان المدفوعات. حتى وان كان هذا المنع أو الحظر مؤقتا إلا أنه ينبئ عن تراجع عن التحرير التام والصريح، وتكريسا للنهج الحمائي المتبع بعد تراجع وتآكل احتياطات الصرف

بفعل أزمة تراجع أسعار المحروقات. (الرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018، المتضمن تعيين البضائع موضوع تقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية رقم 1سنة 2018)

تعديل القائمة السالبة: قامت الحكومة بتعديل القائمة وتحيينها في شهر ماي من السنة نفسها، بإصدار قائمة جديدة تحوي 877 منتجا ممنوعا من الاستيراد. (مرسوم تنفيذي رقم 18-139 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. (ج ر رقم 29 المؤرخة في 23 مايو سنة

2018) . هذا التعديل أتى بعد أربعة أشهر فقط من إصدار القائمة الأولى وهذا يدل على مدى التخبط الذي تعيش الحكومة ووزارة التجارة.

رفع الرسوم الجمركية وفرض رسوم إضافية أخرى: في نفس النهج الحمائي قامت الحكومة برفع الحقوق الجمركية ل 32 عائلة من المنتوجات النهائية. من أهمها أجهزة الإعلام الآلي، أجهزة الحاسوب المنقولة و الطابلات، الوحدات المركزية للمعالجة وخوادم الكمبيوتر، وحدات الذاكرة، قارئ بطاقة الذاكرة، هياكل الجرارات والشاحنات، عربات التبريد، المحولات الكهربائية، الهواتف الخلوية.(المادة 115 من قانون المالية 2018، قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 الجريدة الرسمية رقم 79، المؤرخة في 28/12/2017

). كما قامت الحكومة بتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية للاستهلاك TIC بنسبة 30% على 10 مجموعات من السلع النهائية. وبداية من 2019 رفع الحظر المؤقت عن الاستيراد وعوض برسم إضافي مؤقت وقائي DAPSS خصت في بداية الأمر 1095منتج وتراوحت نسبه من 30 الى 120% (قرار مؤرخ في 26 جانفي 2019يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها، الجريدة الرسمية رقم 06، المؤرخة في 27 جانفي 2019) ، ليعاد النظر في هذه القائمة بعد ثلاثة أشهر فقط أي في ابريل 2019 ويعفي عن بعض السلع ليصل عدد المنتجات الخاضعة للرسم 982 منتج. (قرار وزاري مؤرخ في 8 ابريل سنة 2019، يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019، الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 21 أبريل 2019).

المطلب الثاني: تطور السياسة التجارية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19

إن قرار السلطات الجزائرية القاضي بتعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار وباء كورونا أثر بشكل كبير على الحركية الاقتصادية من وإلى الجزائر، و هذا ما كان له الاثر على تراجع اداء الميزان التجاري ، ويظهر الشكل الموالي تطور الميزان التجاري خلال سنتي 2020/2019

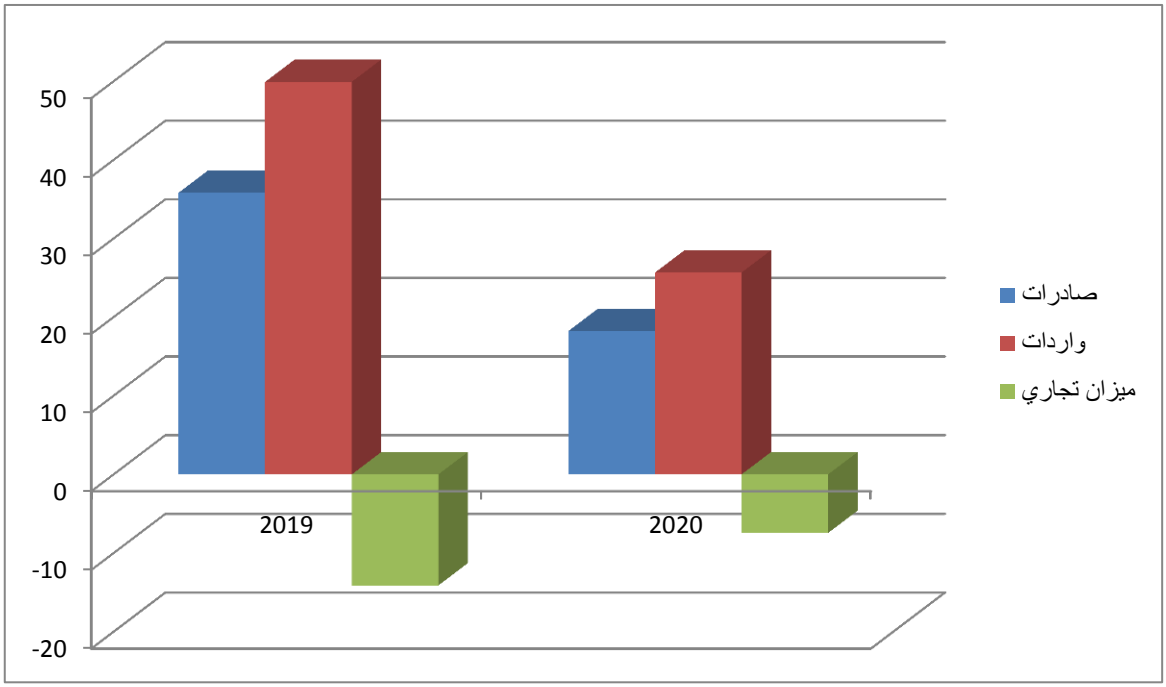

شكل رقم02 : تطور التجارة الخارجية في الجزائر بين سنتي 2020/2019

المصدر: بناء على بيانات بنك الجزائر

حيث تراجعت قيمة الواردات من 41,93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 25,66 مليار دولار سنة 2020 (إلى غاية شهر سبتمبر) أي بنسبة تراجع تقدر ب 38,8%. أما الصادرات فقد عرفت تراجعا محسوسا هي الأخرى قدر بنسبة 49,1 % حيث انتقلت من 35,82 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 18,22 مليار دولار في سبتمبر 2020. وتبعا لذلك فقد اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 إلى غاية شهر سبتمبر) بنسبة 21,6 % ليصبح 743 مليار دولار بعدما كان 6,11 مليار دولار نهاية سنة 2019،

وقد تفاوتت درجات التراجع في قيمة الواردات حسب نوع السلع المستوردة، حيث سجلت سلع التجهيزات (الفلاحية والصناعية) أعلى نسبة تراجع بما يقارب 50 %، تليها السلع الوسيطة المنتوجات الطاقوية، المنتوجات الخام، وأنصاف المنتوجات بنسبة تراجع قدرت به 38,40 %، فيما حلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة تراجع تساوي 34,5 %، وحلت السلع الغذائية في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة تراجع قدرت

ب: 2,95 %. أما بالنسبة للصادرات فقد تراجعت صادرات المحروقات من 33,24 مليار دولار سنة 2019 إلى 16,6 مليار دولار سنة 2020 (إحصائيات شهر سبتمبر)، فيما أصبحت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1,62 مليار دولار بعدما بلغت سنة 2019 قيمة 2,58[46].

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990–2019):

بعد العرض النظري والتحليلي الذي تطرق إلى لسياسات التجارية وميزان المدفوعات، وبهدف الإجابة عن اشكالية الدراسة ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، نقدم الجانب التطبيقي للدراسة لاختبار أثر سياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنقوم بتقدير النماذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة والتعريف بالمتغيرات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فقد خصص لتقدير وتحليل النتائج المتحصل عليها من النموذج القياسي.

[46] عتروس سيف الدين، اثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص 396.

المطلب الأول: طريقة وادوات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة اجرا ء الدراسة من خلال عرض النماذج والاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة وكذلك متغيرات النموذج ولكن بشكل مختصر وهي كما يلي:

أولا: تقديم متغيرات الدراسة

- **رصيد الحسابات الجارية (BP)**: يمثل رصيد الحسابات الجارية المتغير التابع في هذه الدراسة، ويستخدم كمؤشر لقياس رصيد ميزان المدفوعات، وهو عبارة عن مجموع صاف صادرات السلع، والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية، والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي؛
- **صادرات السلع والخدمات (EX)**: تشمل صادرات السلع والخدمات جميع المعاملات التي تُعقد بين أطراف مقيمة في بلد ما وبقية بلدان العا لم عندما تشمل تغيير ملكية البضائع العامة، والسلع التي تُرسل للتجهيز والإصلاح، والذهب غير النقدي، والخدمات من أطراف مقيمة إلى أطراف غير مقيمة، والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي؛
- **ورادات السلع والخدمات (EM)**: تمثل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العا لم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية، والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي ؛
- **سعر الصرف (ER)**: يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)؛
- **التضخم (INF)**: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة؛
- **إجمالي تكوين رأس المال (INV)**: ويقصد به الاستثمار المحلي، وهو الفارق بين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر، والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي ؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**: صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، والبيانات معبر عنها بالدولار الأمريكي .

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة بين (1990إلى غاية 2020)، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا صغيرا ومفتوحا على العالم الخارجي، بحيث يتضح صغر حجمه من صغر حجم الناتج المحلي الإجمالي، الذي يبلغ 171157.86 مليون دولار سنة 2019، كما يعتبر صافي التدفقات الاجنبية من المتغيرات المهمة لسياسات الاقتصاد الكلي بالجزائر، وقد تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي (world bank,2022).

كما سيتم قياس أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020م) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، حيث تمت الاستعانة ببرنامج Eviews12 لتقدير هذا الأثر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

ثانيا: تقديم للاختبارات و النماذج

يمكن طرح مجموعة من النماذج نستعين بها في الدراسة:

1) **نموذج الانحدار الذاتي (ARDL):**
2) **اختبار دالة الارتباط الذاتي AutocorrelationFunction (ACF) واختبار Ljung –Box(LB)**
3) **اختبار الاستقرارية (السكون) جذر الوحدة (The Unit Root):**
4) **اختبار التكامل المشترك**
5) **الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس،التوزيع الطبيعي، استقرارية النموذج):**

- ✓ **الارتباط الذاتي (LM Test):** يتم الاستعانة بهذا الاختبار لمعرفة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ **اختبار عدم التجانس (ARCH)**: الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج؛

- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test):** يستعمل هذا الاختبار من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
- ✓ **اختبار استقرارية النموذج (CUSUM & CUSUM of Squares):** يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود تغيير هيكلي؛

6) اختبار Ramsey RESET: يتعلق هذا الاختبار بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج:

1) نموذج الدراسة:

بعد الرجوع للدراسات السابقة و مكتسباتنا القبلية ، سيتم صياغة النموذج التالي والذي من خلاله يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة:

$$BP = f(EX, EM, ER, INF, INV, FDI) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

بينما يمكن صباغة المعدلة $INF = f(BD, Loan, ER, IR, M2, OP) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (01$ بالشكل القياسي كالتالي:

$$BP_t = c + \beta_1 . EX_t + \beta_2 EM_t + \beta_3 ER_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 INV_t + \beta_6 FDI_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

ونظرا لعدم وجود تجانس بين بيانات السلاسل الزمنية، (رصيد ميزان المدفوعات، اجمالي تكوين رأس المال، الصادرات، الواردات، صادفي التدفقات الأجنبية) مقدرة بالدولار الأمريكي، أما معدل التضخم فقدر بالنسب المئوية، وسعر الصرف مقدر بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة،

وبالتالي لننجانس وحدات القياس وكذلك لجعل العلاقة خطية سنقوم بقسمة القيم الأصلية للمتغيرات على الانحراف المعياري لها (لا نستطيع استخدام اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل بسبب وجود قيم سالبة).

$$BP_t = c + \beta_1 . EX_t + \beta_2 EM_t + \beta_3 ER_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 INV_t + \beta_6 FDI_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

و يمكن تقديم متغيرات الدراسة كالتالي:

$\beta_1 \ldots . \beta_6$: معلمات النموذج.

c: معامل الثقة الذي يعكس قيمة ميزان المدفوعات بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة؛

ε : مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على رصيد الميزان المدفوعات (BP)؛

2- تقديم متغيرات النموذج

(BP_t) رصيد ميزان المدفوعات؛ و هو يعتبر متغير تابع

وتتمثل في العناصر المؤثرة في ميزان المدفوعات وهي كما يلي:

- (EX) الصادرات؛
- (EM) الواردات؛
- (ER) سعر الصرف.
- (INF) معدل التضخم؛
- (INV) اجمالي تكوين رأس المال؛
- (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ثانيا: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

1) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني:

الشكل البياني الموالي يبن تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة :

الشكل رقم (1.2): الاشكال البيانية لمتغيرات النموذج

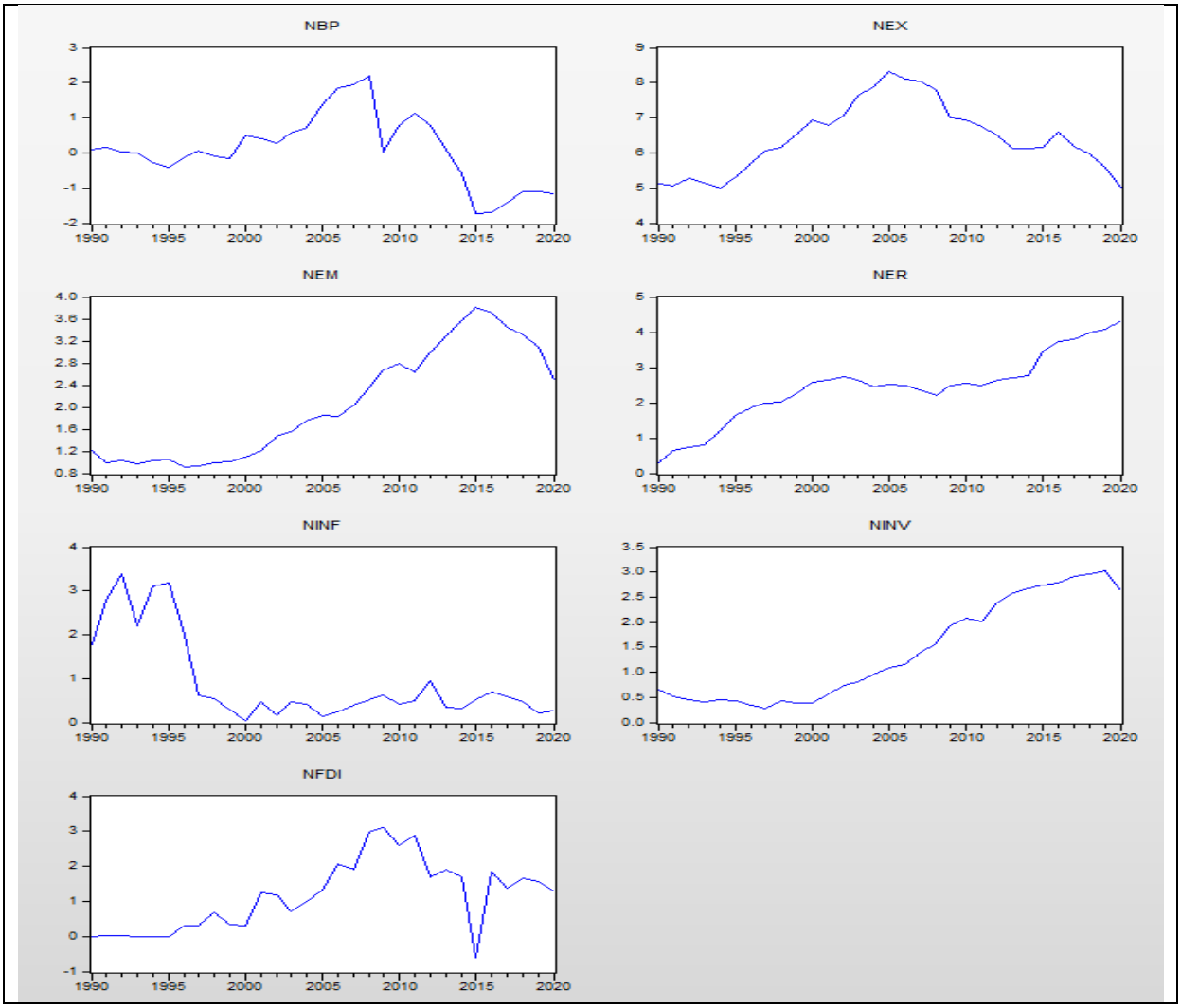

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

يتضح من خلال الاشكال البيانية أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى وذلك لوجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على انها تحتوي على اتجاه زمني، ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات لابد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

2) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي ACF واختبار Ljung –Box:

الشكل الموالي يوضح دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (2.2): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج

Correlogram of NBP

Date: 05/10/22 Time: 10:07
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

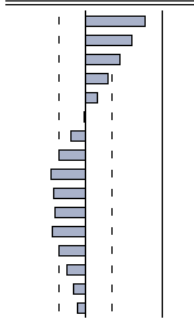

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.814	0.814	22.589	0.000
2	0.632	-0.091	36.674	0.000
3	0.468	-0.058	44.664	0.000
4	0.310	-0.092	48.306	0.000
5	0.164	-0.084	49.363	0.000
6	-0.010	-0.211	49.368	0.000
7	-0.202	-0.229	51.105	0.000
8	-0.362	-0.139	56.926	0.000
9	-0.462	-0.053	66.842	0.000
10	-0.440	0.203	76.263	0.000
11	-0.420	-0.060	85.271	0.000
12	-0.449	-0.230	96.114	0.000
13	-0.359	0.256	103.44	0.000
14	-0.258	-0.011	107.45	0.000
15	-0.171	-0.160	109.33	0.000
16	-0.105	-0.161	110.08	0.000

Correlogram of NEX

Date: 05/10/22 Time: 10:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

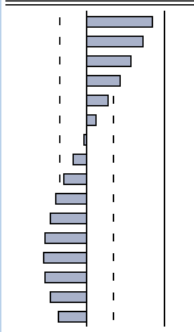

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.880	0.880	26.433	0.000
2	0.746	-0.130	46.060	0.000
3	0.606	-0.098	59.472	0.000
4	0.445	-0.179	66.984	0.000
5	0.293	-0.066	70.355	0.000
6	0.121	-0.210	70.957	0.000
7	-0.033	-0.055	71.002	0.000
8	-0.176	-0.125	72.384	0.000
9	-0.316	-0.143	77.035	0.000
10	-0.417	-0.026	85.503	0.000
11	-0.480	0.002	97.298	0.000
12	-0.563	-0.290	114.39	0.000
13	-0.585	0.093	133.86	0.000
14	-0.558	0.054	152.63	0.000
15	-0.493	0.070	168.17	0.000
16	-0.372	0.155	177.63	0.000

Correlogram of NEM

Date: 05/10/22 Time: 10:09
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

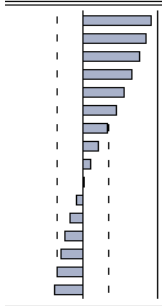

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.962	0.962	31.569	0.000
2	0.887	-0.517	59.347	0.000
3	0.797	-0.006	82.583	0.000
4	0.692	-0.237	100.72	0.000
5	0.579	0.007	113.89	0.000
6	0.460	-0.159	122.54	0.000
7	0.338	-0.033	127.40	0.000
8	0.221	0.006	129.57	0.000
9	0.114	0.000	130.18	0.000
10	0.013	-0.117	130.19	0.000
11	-0.087	-0.165	130.58	0.000
12	-0.177	0.101	132.27	0.000
13	-0.249	0.028	135.80	0.000
14	-0.310	-0.099	141.57	0.000
15	-0.361	-0.055	149.90	0.000
16	-0.405	-0.107	161.10	0.000

Correlogram of NER

Date: 05/10/22 Time: 10:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

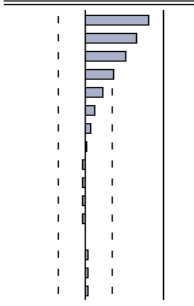

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.838	0.838	23.959	0.000
2	0.690	-0.044	40.733	0.000
3	0.540	-0.090	51.383	0.000
4	0.383	-0.122	56.940	0.000
5	0.240	-0.067	59.210	0.000
6	0.131	0.004	59.911	0.000
7	0.070	0.073	60.118	0.000
8	0.016	-0.039	60.130	0.000
9	-0.029	-0.050	60.168	0.000
10	-0.045	0.025	60.267	0.000
11	-0.046	0.024	60.374	0.000
12	-0.035	0.030	60.440	0.000
13	0.007	0.102	60.443	0.000
14	0.034	-0.036	60.513	0.000
15	0.037	-0.081	60.599	0.000
16	0.030	-0.030	60.660	0.000

Correlogram of NINF

Date: 05/10/22 Time: 10:26
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

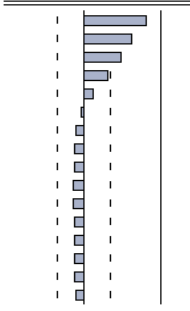

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.841	0.841	24.095	0.000
2	0.648	-0.198	38.927	0.000
3	0.502	0.057	48.149	0.000
4	0.333	-0.216	52.349	0.000
5	0.121	-0.240	52.923	0.000
6	-0.028	0.060	52.954	0.000
7	-0.104	0.042	53.412	0.000
8	-0.130	0.115	54.159	0.000
9	-0.125	0.045	54.883	0.000
10	-0.154	-0.261	56.034	0.000
11	-0.147	0.064	57.141	0.000
12	-0.135	-0.125	58.128	0.000
13	-0.121	0.097	58.958	0.000
14	-0.118	0.030	59.798	0.000
15	-0.120	-0.099	60.725	0.000
16	-0.098	0.097	61.385	0.000

Correlogram of NINV

Date: 05/10/22 Time: 10:27
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

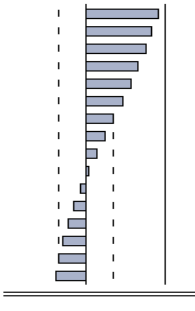

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.953	0.953	30.939	0.000
2	0.875	-0.347	57.956	0.000
3	0.789	-0.037	80.719	0.000
4	0.694	-0.140	98.960	0.000
5	0.593	-0.059	112.81	0.000
6	0.483	-0.163	122.38	0.000
7	0.367	-0.087	128.14	0.000
8	0.248	-0.105	130.88	0.000
9	0.139	0.047	131.77	0.000
10	0.037	-0.061	131.84	0.000
11	-0.068	-0.178	132.08	0.000
12	-0.164	0.045	133.52	0.000
13	-0.240	0.063	136.78	0.000
14	-0.302	-0.051	142.28	0.000
15	-0.353	-0.030	150.24	0.000
16	-0.396	-0.085	160.95	0.000

Correlogram of NFDI

Date: 05/10/22 Time: 10:28
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

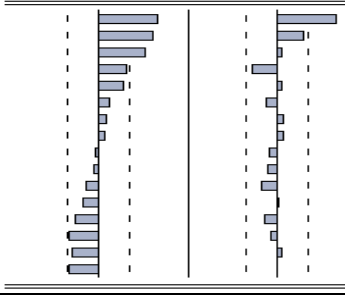

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.694	0.694	16.437	0.000
2	0.637	0.298	30.734	0.000
3	0.539	0.045	41.336	0.000
4	0.330	-0.281	45.473	0.000
5	0.290	0.047	48.792	0.000
6	0.130	-0.130	49.479	0.000
7	0.086	0.069	49.794	0.000
8	0.073	0.069	50.028	0.000
9	-0.029	-0.093	50.067	0.000
10	-0.050	-0.108	50.192	0.000
11	-0.155	-0.173	51.421	0.000
12	-0.182	0.019	53.208	0.000
13	-0.270	-0.153	57.365	0.000
14	-0.347	-0.076	64.628	0.000
15	-0.317	0.049	71.058	0.000
16	-0.350	0.004	79.422	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

يتضح من خلال الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الاصلية ان حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الاولى تقع خارج فترة الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية ، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة، وأما الاحصائية Q لـ Ljung- Box تؤكد ذلك، حيث نلاحظ بالنسبة لجميع السلاسل : ان قيمة الاحصائية Q-Stat عند درجة التاخر (K=16) تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ $X^2_{0.05}(20) = 31.41$، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر (كذلك قيمة الاحتمالي لهذا الاختبار $\alpha_c = 0.000$ $\alpha_C = 0.000$ بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي اقل من 0.05 ، و بالتالي يتم رفض الفرضية) ، وهذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة

3) اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)،حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser,1982)و(Peter,1986).

ومن أجل حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron)لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:

H_0: الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H_1: الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم MacKinnon (1996).

وقد تم استعمال الأداة (urall).لبرنامج (Eviews.11)والتي تمكن من إجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF, PP)في نفس الوقت وإخضاع المتغيرات لثلاث اختبارات فرعية (نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وتلخيص النتائج في ملف واحد سهل القراءة والمعالجة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1.2): اختبارات ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون:

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level							
		NBP	NEX	NEM	NER	NINF	NINV	NFDI
With Con...	t-Statistic	-1.2965	-1.2078	-1.3794	-0.9700	-1.5141	0.1497	-2.3482
	Prob.	***0.6180***	***0.6572***	***0.5789***	***0.7509***	***0.5129***	***0.9643***	***0.1644***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5095	0.0987	-2.1754	-3.4355	-1.9111	-2.3958	-2.7079
	Prob.	***0.8037***	***0.9958***	***0.4853***	***0.0702***	***0.6239***	***0.3741***	***0.2406***
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-1.3647	-0.3407	-0.2172	3.0300	-1.4783	1.9920	-0.6112
	Prob.	***0.1563***	***0.5536***	***0.5996***	***0.9989***	***0.1278***	***0.9868***	***0.4438***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference							
		d(NBP)	d(NEX)	d(NEM)	d(NER)	d(NINF)	d(NINV)	d(NFDI)
With Con...	t-Statistic	-5.2382	-3.0512	-5.7996	-3.8990	-5.6109	-2.9438	-8.3678
	Prob.	***0.0002***	***0.0419***	***0.0000***	***0.0059***	***0.0001***	***0.0526***	***0.0000***
		***	**	***	***	***	*	***
With Con...	t-Statistic	-5.2336	-3.9904	-3.9604	-3.7900	-5.5828	-2.4979	-8.3015
	Prob.	***0.0011***	***0.0206***	***0.0249***	***0.0318***	***0.0005***	***0.3267***	***0.0000***
		***	**	**	**	***	n0	***
Without C...	t-Statistic	-5.3003	-3.1189	-5.7895	-3.0514	-5.5661	-2.6089	-8.4655
	Prob.	***0.0000***	***0.0030***	***0.0000***	***0.0035***	***0.0000***	***0.0110***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level						
		NBP	NEX	NEM	NER	NINF	NINV	NFDI
With Con...	t-Statistic	-1.2965	-1.2409	-1.3868	-1.0135	-1.4655	-0.0683	-2.2519
	Prob.	***0.6180***	***0.6432***	***0.5753***	***0.7354***	***0.5370***	***0.9442***	***0.1934***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5523	-0.2005	-2.3794	-1.8158	-2.0516	-2.3882	-2.7989
	Prob.	***0.7878***	***0.9900***	***0.3820***	***0.6718***	***0.5506***	***0.3778***	***0.2085***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-1.3647	-0.2361	-0.2041	2.2165	-1.4824	1.4398	-1.0276
	Prob.	***0.1563***	***0.5927***	***0.6043***	***0.9920***	***0.1269***	***0.9594***	***0.2668***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference						
		d(NBP)	d(NEX)	d(NEM)	d(NER)	d(NINF)	d(NINV)	d(NFDI)
With Con...	t-Statistic	-5.2377	-3.1428	-5.7995	-3.8676	-5.6109	-2.8052	-8.6229
	Prob.	***0.0002***	***0.0343***	***0.0000***	***0.0063***	***0.0001***	***0.0699***	***0.0000***
		***	**	***	***	***	*	***
With Con...	t-Statistic	-5.2934	-3.9736	-5.6944	-3.7535	-5.8151	-2.2846	-8.4610
	Prob.	***0.0010***	***0.0214***	***0.0004***	***0.0344***	***0.0003***	***0.4286***	***0.0000***
		***	**	***	**	***	n0	***
Without C...	t-Statistic	-5.3018	-3.2090	-5.7757	-2.9528	-5.5915	-2.4578	-8.6840
	Prob.	***0.0000***	***0.0023***	***0.0000***	***0.0046***	***0.0000***	***0.0159***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	**	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

من خلال مخرجات برنامج Eviews.11المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول أعلاه ، نلاحظ أنه عند المستوى (AtLevel) أن جميع المتغيرات غير ساكنة أي غير مستقرة عند مستويات المعنوية المتعارف عليها ، وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference)، وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل (H_1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول، وهي نفس النتيجة التي أثبتها اختبار (PP) الذي استحدثه Phillips&Perron,1988)، والذي يختلف عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.

4) اختبار التكامل المشترك:

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, & Shin, & Smith,2001).

وسوف نستخدم هنا اختبار الحدود Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك استنادا لعدة معايير

(LOGL , HQ , SC , AIC , BIC) حيث سنختار أقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى :

الشكل رقم (3.2): درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test .

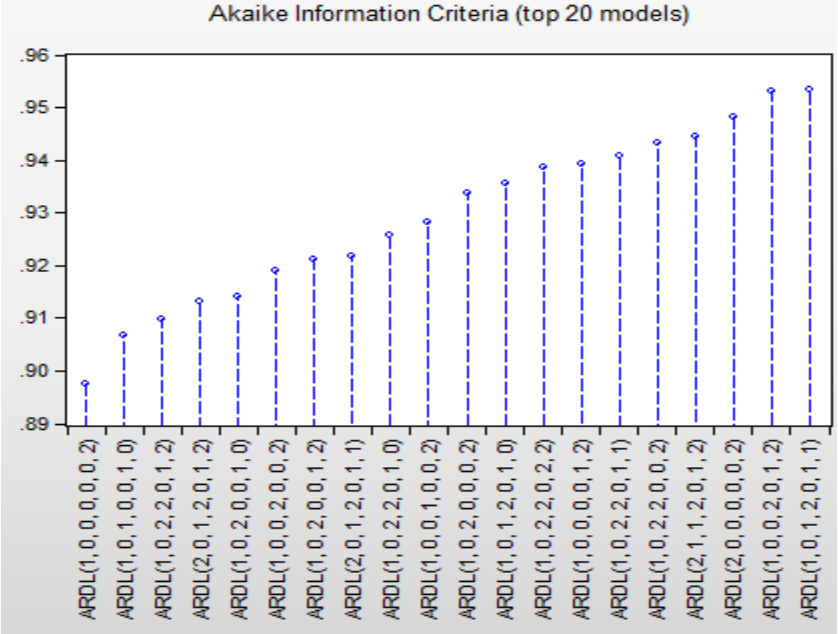

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(1,0,0,0,0,0,0,2)التي توافق أقل قيمة لمعايير (HQ , SC , AIC , BIC) وأكبر قيمة لمعيار Log.

نتائج اختبار منهج الحدود موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2.2): يبين أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test):

ARDL Bounds Test
Date: 05/10/22 Time: 10:42
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.063500	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic= 5.063500) أكبرمن القيمتين الجدولية للحد الأعلى ($I_{(1)}$ =3.61)و($I_{(1)}$ =4.43) عند مستوى الدلالة (signif=5%) و(signif=1%) على التوالي

5) الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

أ. اختبار لاغرانج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

نستعمل هنا اختبار Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3.2): يبين اختبار مضاعف لاغرانج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.039572	Prob. F(1,18)	0.8445
Obs*R-squared	0.063615	Prob. Chi-Square(1)	0.8009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

قيمة احتمالية (Prob.F(1,18) =0.8445)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية Fغير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H_1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، والبتالي ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي.

ب. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ (Heteroskedasticity Test: ARCH):

نستخدم هنا اختبار ARCH و نتائجه موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4.2): يبين احتمالية اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH):

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.533413	Prob. F(1,26)	0.4717
Obs*R-squared	0.562897	Prob. Chi-Square(1)	0.4531

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

بما ان $LM = 0.15 \prec \chi^2_{0.05,1} = 3.84$ $LM = n \times R^2 = 2.4311 < X^2_{0.05}(1) = 3.841$،

كما ان احتمال $\chi^2(1)$ المرافق للاحصائية يساوي 0.45 وهو اكبر من 0.05 ،فانه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تقر بأن تباين البواقي ثابت في النموذج.

ت. اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي) :

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (5.2): درجة اختبار LB لسلسلة البواقي.

Date: 05/10/22 Time: 11:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.054	0.054	0.0862	0.769
		2	-0.344	-0.348	3.6790	0.159
		3	-0.158	-0.129	4.4643	0.215
		4	0.042	-0.073	4.5236	0.340
		5	0.230	0.154	6.3543	0.273
		6	0.015	-0.028	6.3625	0.384
		7	-0.192	-0.082	7.7704	0.353
		8	0.059	0.131	7.9127	0.442
		9	-0.009	-0.116	7.9162	0.543
		10	-0.154	-0.182	8.9916	0.533
		11	-0.041	-0.068	9.0726	0.615
		12	-0.078	-0.183	9.3883	0.669

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية Qstat=9.38 وهي أقل من Qtable=21.02 نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

ث. **اختبار التوزيع الطبيعي :**

نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (5.2): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

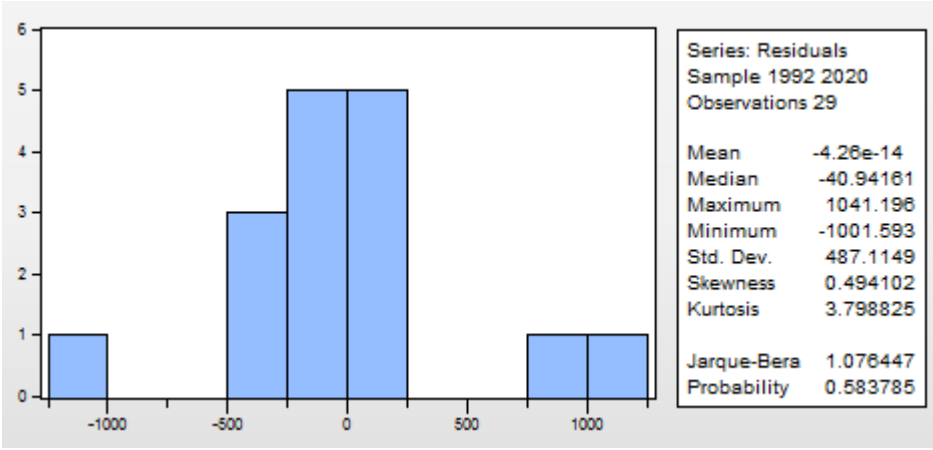

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم و منه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ج. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(Cumulative SUM):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (6.2): إحصائية اختبار CUSUM:

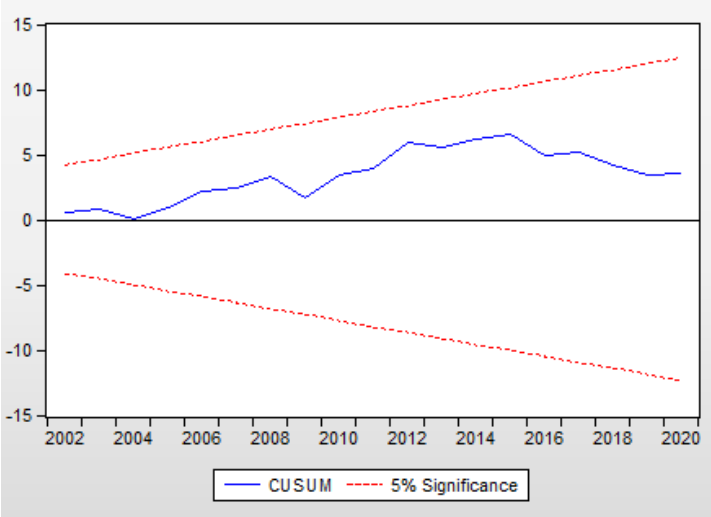

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

الشكل رقم (7.2): إحصائية اختبارCUSUM OF SQUARES:

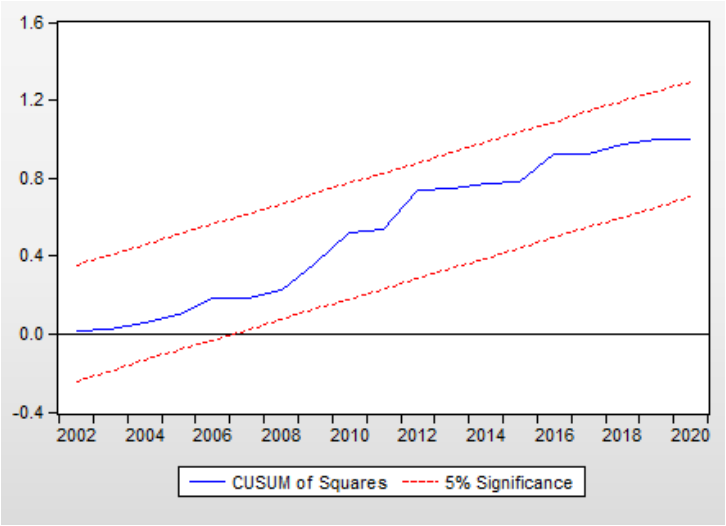

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل و الأجل القصير.

ح. **اختبار(Ramsey RESET):**

والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج Eviews.11 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.99)،أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6.2): اختبار Ramsey RESET Test:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: NBP NBP(-1) NEX NEM NER NINF NINV NFDI NFDI(-1) NFDI(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.997329	18	0.3318
F-statistic	0.994665	(1, 18)	0.3318

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.109442	1	0.109442
Restricted SSR	2.089957	19	0.109998
Unrestricted SSR	1.980516	18	0.110029

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

خ. معامل تصحيح الخطأ(ECM: Error correction model):

يظهر أن معامل التصحيح: (Coefficient= -0.869027)سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين $[0,-1]$، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000)أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)،هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 86.90 % خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة، كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.2): معامل تصحيح الخطأ Error Correction Regression:

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: NBP
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 2)
Date: 05/10/22 Time: 11:46
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NEX)	0.831683	0.148328	5.607052	0.0000
D(NEM)	-1.850640	0.441435	-4.192327	0.0005
D(NER)	-0.762095	0.253539	-3.005834	0.0073
D(NINF)	-0.025237	0.144834	-0.174248	0.8635
D(NINV)	1.785357	0.572840	3.116674	0.0057
D(NFDI)	0.044929	0.121705	0.369168	0.7161
D(NFDI(-1))	-0.216957	0.107423	-2.019649	0.0578
CointEq(-1)	-0.869027	0.144501	-6.013986	0.0000

Cointeq = NBP - (0.9570*NEX -2.1296*NEM -0.8770*NER -0.0290*NINF + 2.0544*NINV + 0.3391*NFDI -2.8068)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

6) اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

من خلال مخرجات برنامج Eviews.11 وبقراءة إحصائية فيشر(F-statistic=28.11)، أكبر من القيمة الجدولية، و0.000000= Prob(F-statistic) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثرها على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات ، نستعمل معامل التحديد$\bar{R}^2$ المعدل (Adjusted R-squared)، حيث بلغت (0.89.70) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (89.70% تغيرات رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

الجدول رقم (8.2): يبين مدى تفسير وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

Dependent Variable: NBP
Method: ARDL
Date: 05/10/22 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): NEX NEM NER NINF NINV NFDI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1458
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NBP(-1)	0.130973	0.144501	0.906378	0.3761
NEX	0.831683	0.148328	5.607052	0.0000
NEM	-1.850640	0.441435	-4.192327	0.0005
NER	-0.762095	0.253539	-3.005834	0.0073
NINF	-0.025237	0.144834	-0.174248	0.8635
NINV	1.785357	0.572840	3.116674	0.0057
NFDI	0.044929	0.121705	0.369168	0.7161
NFDI(-1)	0.032817	0.123487	0.265754	0.7933
NFDI(-2)	0.216957	0.107423	2.019649	0.0578
C	-2.439220	0.938796	-2.598242	0.0177

R-squared	0.930148	Mean dependent var	0.097691
Adjusted R-squared	0.897061	S.D. dependent var	1.033716
S.E. of regression	0.331659	Akaike info criterion	0.897380
Sum squared resid	2.089957	Schwarz criterion	1.368861
Log likelihood	-3.012010	Hannan-Quinn criter.	1.045042
F-statistic	28.11165	Durbin-Watson stat	2.043345
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

7) نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معلمات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج Eviews.11،نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

- **في الأجل الطويل**: تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي:

$$NBP_t = -2.80 + 0.95NEX_t - 2.12NEM_t - 0.76NER_t - 0.02NINF_t + 1.78NINV_t + 0.33NFDI_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

من خلال مخرجات برنامج Eviews.11في المدى الطويل والممثلة في الجدول رقم (9.2)، نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن كل أغلب المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية فالصادرات (NEX)، كانت ذو دلالة إحصائية باعتبار أن احتمالها بلغت: (Prob=0.00) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد تؤثر الصادرات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع الصادرات بنسبة 1% يزيد من رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.95%.

كما أن الواردات (NEM) لها دلالة إحصائية باعتبار أن احتمالها بلغت: (Prob=0.00) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد تؤثر الواردات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 2.12%.

كما أن سعر الصرف (NER) له دلالة إحصائية باعتبار أن احتماله بلغت: (Prob=0.00) وهو أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.87%.

كما أن إجمالي تكوين رأس المال (NINV) له دلالة إحصائية باعتبار أن احتماله بلغت: (Prob=0.01) وهو أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر إجمالي تكوين رأس المال على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 2.05%.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر (NFDI) له دلالة إحصائية باعتبار أن احتماله بلغت: (Prob=0.01) وهو أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.33%.

بالنسبة للفترة قصيرة المدى :

من خلال مخرجات برنامج Eviews.11في المدى القصير والممثلة في الجدول رقم (9.2)، نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن كل أغلب المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية فالصادرات (DNEX)، كانت ذو دلالة إحصائية باعتبار أن احتمالها بلغت: (Prob=0.00) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى القصير تؤثر الصادرات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع الصادرات بنسبة 1% يزيد من رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.83%.

كما أن الواردات (DNEM) لها دلالة إحصائية باعتبار أن احتمالها بلغت: (Prob=0.00) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى القصير تؤثر الواردات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 1.85%.

كما أن سعر الصرف (DNER) له دلالة إحصائية باعتبار أن احتماله بلغت: (Prob=0.00) وهو أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى القصير يؤثر سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.76%.

كما أن إجمالي تكوين رأس المال (DNINV) له دلالة إحصائية باعتبار أن احتماله بلغت: (Prob=0.01) وهو أصغر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى القصير يؤثر إجمالي تكوين رأس المال على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 1.78%.

الجدول رقم (9.2): نتائج التقدير في المدى البعيد والقصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: NBP
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 2)
Date: 05/10/22 Time: 11:52
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NEX)	0.831683	0.148328	5.607052	0.0000
D(NEM)	-1.850640	0.441435	-4.192327	0.0005
D(NER)	-0.762095	0.253539	-3.005834	0.0073
D(NINF)	-0.025237	0.144834	-0.174248	0.8635
D(NINV)	1.785357	0.572840	3.116674	0.0057
D(NFDI)	0.044929	0.121705	0.369168	0.7161
D(NFDI(-1))	-0.216957	0.107423	-2.019649	0.0578
CointEq(-1)	-0.869027	0.144501	-6.013986	0.0000

Cointeq = NBP - (0.9570*NEX -2.1296*NEM -0.8770*NER -0.0290*NINF + 2.0544*NINV + 0.3391*NFDI -2.8068)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NEX	0.957028	0.179256	5.338874	0.0000
NEM	-2.129553	0.584695	-3.642161	0.0017
NER	-0.876952	0.266566	-3.289818	0.0039
NINF	-0.029041	0.166552	-0.174363	0.8634
NINV	2.054431	0.730040	2.814135	0.0111
NFDI	0.339119	0.187585	1.807816	0.0865
C	-2.806839	1.107445	-2.534517	0.0202

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل، قياس تأثير السياسة التجارية من خلال بعض المؤشرات الكلية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام منهجية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (Vector error correction model)، حيث تم التطرق في البداية إلى تحديد المتغيرات الملائمة للدراسة، ثم تمً توصيف النموذج المناسب لذلك بعد اختبار النماذج المطبقة في الدراسات الكمية السابقة، ، لنتطرق بعدها إلى دراسة تفصيلية تحليلية وصفية للمتغيرات باستخدام ACP ، لنعالج بعدها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، و ذلك بغية اكتشاف جذور الوحدة داخل هذه السلاسل استخدمنا اختبارات (ADF).

وعلى هذا الأساس، **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، و قد خلصت النتائج إلى إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل و الأجل القصير.

و الذي يظهر أن معامل التصحيح سالب وهي قيمته مستوفية للشروط النظرية **ECM**لننتقل إلى اختبار للمعامل، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى

خاتمة

خاتمة العامة

لقد استهدف بحثنا دراسة أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات آخذين الجزائر كدراسة حالة لمحاولة معرفة أثر السياسة التجارية خلال فترة الاصلاحات إلى يومنا هذا. فتطلب منا هذا البحث تناول فصلين، الفصل الأول الذي تمحور حول الإطار النظري الخاص بالسياسة التجارية حيث سلطنا الضوء على المفاهيم والأدوات الكمية والكيفية للسياسة التجارية وأهميتها وأنوعها، كما تطرقنا إلى مفاهيم ميزان المدفوعات وأهميته وهيكله ومكونته كونه من أهم التوازنات الخارجية للاقتصاد كما تطرقنا إلى بعض الدراسة السابقة المشابهة لموضوعنا

كما أننا خصصنا الفصل الثاني للدراسة التطبيقية حيث ارتئينا المزاوجة بين الأسلوب التحليل من خلال قراءة لأهم الاجراءات المتخذة فيما يخص السياسة التجارية خلال فترة الدراسة وقد تم التركيز على مرحلتي ازمة انهيار أسعار النفط وأزمة كوفيد19.

حيث تمت متابعة تقلبات ارصدة ميزان المدفوعات وخاصة الحساب الجاري خلال هذه الفترة ومدى تأثره بالسياسات والاجراءات المتخذة في سبيل تخفيف فاتورة الواردات والناجمة هي الاخرى عن تراجع في الصادرات، كما أن أدوات السياسة التجارية تتحرك مرة أخرى في ظل ازمة الاغلاق التجاري نتيجة تفشي الوباء العالمي.

ثم في حاولنا تقديم نموذج يبرز انعكاس ادوات السياسة التجارية على بعض المؤشرات الكلية والتي هي الاخرى انعكست على اداء رصيد ميزان المدفوعات.

وقد توصلنا في النهاية الى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

- **النتائج:**

– فعلى المدى البعيد تؤثر الصادرات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع الصادرات بنسبة 1% يزيد من رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.95%. أما على المدى القصير تؤثر الواردات على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 1.85%.

– كما أن الواردات في المدى البعيد تؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 2.12%.

- على المدى البعيد يؤثر سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.87%. أما على المدى القصير يؤثر سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل عكسي فارتفاع الواردات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.76%.

- يؤثر إجمالي تكوين رأس المال على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 1.78%. كما ان الاستثمار الاجنبي يؤثر على المدى البعيد على الميزان المدفوعات في الجزائر بشكل طردي فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان المدفوعات بنسبة 0.33%.

التوصيات:

- استغلال الموارد الغير نفطية كالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي وقطاع الطاقات المتجددة.
- إعادة النظر في هيكل الواردات والغاء بعض السلع الغير إلزامية؛ ضرورة التوجه نحو الاستثمار وتسهيل المشاريع الاستثمارية الصناعية والتي من شأنها تغطية جزء من السلع المستوردة.
- اعادة النظر في معدلاتنا لتعرفة الجمركية وتوجيهها نحو حماية المنتجات الموجهة للتصدير.
- ضرورة اعادة تفعيل صندوق ضبط الموارد لمواجهة الاعجاز المحتمل مستقبلا.

آفاق للدراسة:

ويمكن تقديم آفاق للدراسة من خلال المواضيع التالية:

- حتمية تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- الاقلاع الاقتصادي من خلال إنعاش القطاعات الاخرى.
- الاستثمار الاجنبي المباشر مفتاح النهوض والنمو الاقتصادي

قائمة المراجع

المراجع العربية

1- بكري كامل ، مبادى الاقتصاد، ، الدار الجامعة ، بيروت ، 1986 ، ص . 364

2- بونوة سمية، نوري منير، أثر تغييرات السياسة التجارية عل التبادل التجاري للجزائر –دراسة قياسية–، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 03، العدد 02، 2017، ص97.

3- جاسم محمد ، التجارة الدولية ، دار الزهران للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008 ، ص .126

4- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004 ، ص .291

5- السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي" النظرية و السياسة "، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان، الأردن،2011 ، ص 69

6- شريف على الصوص والتجارة الدولية" الأسس و التطبيقات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2012، ص146، .

7- عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2002 ، ص213

8- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ،2003 ، ص .229

9- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي " نظريات و سياسات " ، دار المسيرة ، طبعة ثانية ، 2010، عمان الأردن ، ص .361

10- الفار ابراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص .84

11- قريصة صبحي تار دس ،، العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1983 ، ص .327

12- كمثال تستعمل الهند الرقابة على الصرف من خلال تقييد تحويل الروبيات الهندية إلى الدولار الأمريكي مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي" مدخل للسياسات"، تعريب" محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية " ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص .27

13- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ،2007 ، ص .40

14- يونس محمد محمود و محمد مبارك عبد النعيم، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة، بيروت، دون تاريخ، ص.381

المراجع الاجنبية

1- Ducloiphan, l'économie mondiale, CUJAS, paris, 1993, p 126.

2- J,P, Allegret, économie monétaire internationale, Hachette, 1997, p 19

3- Maurice Bye, Relations Economiques Internationales, 2éme édition, Paris, 1965,p 250.

4- mohamed el houcine benissad, cours d'économie internationale, opu, hydra, alger, p 29

5- Peter. H.Lindert et P.Charle Kindleberger, economie internationale, 7éme édition, paris, 1982, p

6- Samuel donalain, économie. internationale, contemporaine, o.p.u Alger, 1993,p27.

المواقع الالكترونية :

1- د - منتدى التعليم نت http://ta3lime.com/showthread.php ، تاريخ الزيارة :04/04//2022 على الساعة . 14.30